

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.17  
8 October 1987

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

### الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)  
شم : السيد ليفوايلا (بوتسوانا)  
نائب الرئيس (السيد)

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)  
ألقى كلمة كل من :

(اليونان)	السيد بابولياس
(إسرائيل)	السيد بيريز
(أنفولا)	السيد فان دونيم
(فييت نام)	السيد نفوين دي نيين
(السلغادور)	السيد اسيفيدو - بيرالتا
(جزر القمر)	السيد كافييه

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . ويحبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥٦٣٨٤ 87-64097/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥ .البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد بابولياس (اليونان) (تكلم باليونانية وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : اسمحو لي ، سيدي ، أن أهنتكم ، نيابة عن حكومة اليونان ، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . انكم تمثلون بلدا تربطه باليونان روابط صداقة وطيدة ، وخبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية ، وقدرتكم التي تميزتم بها كدبلوماسي ناجح ، تعطينا يقينا بأن أعمال هذه الدورة ستكفل بالنجاح .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر لسلفكم السيد همايون رشيد شودي ، وزير خارجية بنغلاديش ، عن تقديرنا للطريقة القديرة والفعالية اللتين أدار بهما أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين . كما أود أن أشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على تفانيه في تقديم خدماته لمون السلم ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة . لقد سبق للسيد يوفي ايلمان جنسن ، وزير خارجية الدانمرك أن عرض ، بوصفه رئيسا للاتحاد الأوروبي ، مواقف الدول الاعضاء الاثنتي عشرة بشأن القضايا الرئيسية التي تواجهها اليوم . ان هذه المواقف ، التي نتفق معها تماما ، تعكس أنشطة الاتحاد ومسؤولياته الدولية ، كما تعكس أيضا السياسات العامة التي وضعتها الدول الاعضاء بهدف تعزيز الاستقرار والتعاون في العلاقات الدولية .

ولهذا ، فانني سأقصر حديثي على قضايا كبرى محددة تهم اليونان بشكل خاص . ان العمل على نزع السلاح والجهود التي نبذلها لتعزيز الامن تشكل أهدافا رئيسية لسياسة حكومة بلدي . وفي اطار هذه السياسة ، التي اتبعناها باطراد ، قمنا بعدد من المبادرات على كل من المستوى الوطني والاقليمي والدولي . ويواصل رئيس وزراء اليونان ، مع زعماء البلدان الاخرى المشاركين في مبادرة الستة المعروفة جيدا ، بذل جهودهم التي لا تكل لنزع السلاح النووي .

ان التطورات الهائلة التي وقعت في الايام الاخيرة مصدر ارتياح عميق وامل في المستقبل . فالاتفاق الذي جرى التوصل اليه من حيث المبدأ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لازالة الاسلحة النووية المتوسطة المدى يشكل خطوة جبارة لحظر جميع الاسلحة النووية . وينبغي لنا أن نهنئ قائدي الدولتين العظميين ، الرئيس رونالد ريغان والأمين العام ميخائيل غورباتشوف . ان نجاح هذه المفاوضات يعطينا أساساً للتفاؤل بأن يستمر التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب . وفي نفس الوقت ، نود أن نعرب عن الامل في أن يتحقق التوصل الى اتفاق بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، وبشأن الوقف الكامل لجميع التجارب النووية .

ومع ذلك نشعر بالقلق أيضا ازاء الزيادة السريعة المستمرة في التسلح التقليدي . وتشكل الاختلالات القائمة تهديدا خطيرا للسلام الدولي . ونحن على اقتناع بأنه اذا ما توافرت الدوايا الحسنة اللازمة فانه من الممكن التوصل الى اتفاقات قابلة للتطبيق فيما يتعلق بالخفض متوازن لهذه الاملحة وبوضع نظام فعال للتحقق .

وأكون مغرطا في واجبي اذا لم اكرر اليوم كما فعلت في العام المنصرم ، الاعراب عن خوفنا من استمرار انتشار واستخدام الاملحة الكيميائية ، الامر الذي يشكل انتهاكا صارخا للقواعد والاتفاقات الدولية القائمة . واننا لعلى اقتناع بأنه ينبغي ان يكون أحد اهداف المجتمع الدولي فرض حظر كامل على انتاج واستخدام الاملحة الكيميائية وتدمير الكميات المخزونة حاليا منها .

ان خفض كل أنواع الاملحة ضرورة حتمية في عالم محدود الموارد الطبيعية والمالية . ففي الوقت الذي يعاني فيه الملايين من البشر فوق كوكبنا من الفقر المدقع ولا يستطيعون تنمية اقتصاداتهم يعتبر انفاق مبالغ طائلة على التسلح استفزازا صارخا . لهذا السبب فاننا نعلق أهمية خاصة على نتائج المؤتمر الدولي المعني بالاملة بين نزع السلاح والتنمية . ان اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر بتوافق الآراء يشكل دليلا مشجعا على توافر الارادة السياسية لدى المجتمع الدولي لمواجهة مشاكل البلدان النامية عن طريق احراز تقدم هائل في مجال نزع السلاح .

وبلدي ، انسجاما مع سياستها الرامية لتعزيز السلم والانفراج ، يؤيد دوما جهود مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا كوسيلة للابقاء على حوار بناء بين الشرق والغرب . ولدينا من الاسباب ما يجعلنا نأمل أن يتحقق انجاز هائل خلال المرحلة الرابعة لاجتماع فيينا الذي بدأ لتوه . ومن حسن الحظ أن هذا الاجتماع يأتي في وقت تجري فيه أنشطة مشجعة في مجال نزع السلاح التقليدي وتوصلت فيه الدولتان العظيمتان الى اتفاق من حيث المبدأ ، بشأن القضاء على المواربيخ متوسطة المدى في أوروبا .

ان الظروف التي ينعقد فيها اجتماع فيينا ظروف فريدة وينبغي أن نستغلها كفرصة من الدرجة الاولى للحفاظ على الامن وتعزيز التعاون في أوروبا .

وهنا أود أن أؤكد أنه يشترط للحفاظ على الأمن وتعزيز التعاون في أوروبا وتحسين المناخ السياسي في هذه المنطقة تهيئة شعور بالثقة . وعلى وجه التحديد ، يعتبر تعزيز الثقة على الصعيد الاقليمي ضرورة حتمية . وتفخر حكومتي بأنه أمكنها بعد جهود مستمرة أن تقيم أوثق العلاقات الممكنة مع معظم جيران اليونان . ان منطقة البلقان التي كانت 'برميل بارود' أوروبا في الماضي ، أصبحت اليوم نموذجا للتعاون الاقليمي بين بلدان ذات أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة . كما أود أن أؤكد على قوة وشباب التأييد الذي تبديه حكومتي للاقتراح بجعل منطقة البلقان منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية والنووية .

وثمة مجال آخر توليه حكومتي اهتماما خاصا الا وهو البحر المتوسط ، لأنه يرتبط ارتباطا مباشرا بأمن اليونان . ولقد أعلننا مرارا ان البحر المتوسط ينبغي ان يصبح بحرا للسلام والصداقة والتعاون فيما بين شعوبه . وساندا باخلاص كافة الجهود الرامية لتحقيق هذه الغاية .

اننا نعالج المشاكل الدولية ونبحثها فقط من وجهة نظر البلدان المعنية بها بينما نميل الى تجاهل حقيقة مفادها ان الفرد هو في المحصلة النهائية ضحية الصراعات الدولية . وعندما تنفق بعض البلدان مبالغ طائلة على التسلح بدلا من توجيهها الى مشاريع التنمية اللازمة لتحسين مستويات معيشة شعوبها فان الفرد في النهاية هو الذي يعاني . واذا أصرت البلدان التي انتهكت واغفلت على نحو صارخ قرارات الأمم المتحدة على اتباع سياسات تمت ادانتها ، فان الفرد مرة أخرى هو الذي يعاني .

ان حكومتي تشعر بالقلق البالغ ازاء مسألة حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . والمشكلة تتجاوز حدود العلاقات الاقليمية . فهي مشكلة لها اصداء دولية . ونحن نشعر بارتياح خاص إذ نرى الأمم المتحدة تواصل جهودها في هذا المجال لا تشنيتها عن سيرها العقبات الكثيرة التي تواجهها والانتهاكات المارخة لحقوق الانسان .

واننا لعلنا اقتناع بأن كل الدول ملزمة بالامتثال الصارم لالتزاماتها الدولية النابعة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمكوك الدولية ذات الملة التي اعتمدت بعد صدوره . والامتثال لهذه الالتزامات يعد واجبا وليس خيارا . ومن جانبنا فلقد ادنا دائما على نحو قاطع كل انتهاك لحقوق الانسان بصرف النظر عن ارتكبه وعن المكان الذي ارتكب فيه . لقد اتخذت الحكومة اليونانية موقفا مؤيدا بغير تحفظ للمساواة بين الجنسين . وشاركت بنشاط في كل الجهود الاقليمية والدولية الرامية الى القضاء الكامل على كل اشكال التمييز ضد المرأة . واعتمدنا على العميد الوطني سياسات ترمي الى مساواة المرأة بالرجل في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي اطار الامم المتحدة نؤيد بقوة تعزيز وزيادة أنشطة اللجان التي تعالج قضايا المرأة .

ان مشكلة الارهاب الدولي لاتزال ، رغم انخفاض حدتها في الشهور الاخيرة عاملا يزعزع الاستقرار في العلاقات الدولية . وبلدي يعاني بشدة من الارهاب وقد ادانت حكومتي مرارا ومستواصل ادانتها لكل عمل ارهابي بغض النظر عن منشئه . وستعالج الدورة الحالية للجمعية العامة هذا الموضوع . ويحدونا الامل أن يتسنى ، بالتعاون الدول جميعا ، التوصل الى نتائج مضمونية ايجابية وان يستمر توافق الآراء الذي تم التوصل اليه خلال الدورة الاربعين .

تعالج الامم المتحدة عاما بعد عام عددا من القضايا الدولية الكبرى . وهذه القضايا لاتزال تدرج على جدول أعمالها وهذا يوضح ضالة التقدم الذي أحرزناه باتجاه حلها . ومع ذلك حدثت بعض التطورات المشجعة .

اننا نرحب بالمبادرة الاخيرة لرؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس التي أدت للتوصل الى اتفاق لتنفيذ خطة للسلام في المنطقة . ونحن نعتبر ذلك انجازا يستحق الذكر لخمس دول صغيرة قررت أن تمسك مصيرها بأيديها وأن تنشئ اشكالا للتعاون في منطقتها . وحكومتنا على اقتناع بأن بلدان أمريكا الوسطى تستطيع حل مشاكلها سلميا بغير تدخل أجنبي . ونحن نعلق أهمية كبيرة على تطبيق اجراءات ديمقراطية وعلى

احترام الحقوق الانسانية والمدنية ، ونعتقد أن الاقتراحات التي قدمت من أجل وقف الأعمال العدائية من جانب واحد يمكن أن تساعد في هذا الشأن . واعتقد أن جميع البلدان ينبغي أن تستجيب على نحو ايجابي للنداء الذي وجه من على هذه المنصة لضمان نجاح خطة السلام في أمريكا الوسطى .

ان بلدي يعلق أهمية خاصة كما هو معروف على التطورات في الشرق الاوسط ، تلك المنطقة التي لا يتعرض فيها السلم وحده بل الاستقرار والامن الدوليان أيضا للخطر . ولا يزال الصراع العربي الاسرائيلي بغير حل كما انه لم يحدث تغيير في الحالة الناجمة عن استعمال القوة واحتلال اسرائيل للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ والافتقار الى عملية سلم مضمونية وشاملة .

ويغذي فينا الأمل أن فكرة عقد مؤتمر دولي ، وهي الفكرة التي أيدتها بهلادي منذ أمد بعيد ، بدأت تكسب أرضاً حتى بين صفوف من كانوا يرفضونها رفضاً قاطعاً حتى وقت قريب . وقد أيدت اليونان منذ البداية فكرة عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لحل مشكلة الشرق الأوسط تشارك فيه كل الأطراف المعنية . وتشكل القرارات الأخيرة التي اتخذها وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي إطاراً مرضياً للبدء في عملية فعالة للسلام .

ونحن نعتقد ، فضلاً عن ذلك ، أنه ينبغي أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر وأن طرائق اشتراكها تخص البلدان العربية والفلسطينيين أنفسهم بوجه خاص . وينبغي أن يكون لهذا المؤتمر دور فعال وألا يتحول إلى محفل شكلي . ومن الواضح أن أساليب عمل المؤتمر ينبغي أن تقررها الأطراف المعنية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونأمل أن يجري التغلب على العقبات الأخيرة التي تعوق عقد المؤتمر قريباً .

ولقد أكدنا مراراً أن الشرط المسبق الأساسي للتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط يكمن في انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة . ونحن نؤيد تطلع الشعب الفلسطيني إلى ممارسة حقه الأساسي غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولته الخاصة .

كما نؤيد في نفس الوقت حق إسرائيل في الوجود كدولة في إطار حدود آمنة ومعترف بها دولياً . ولكن لا ينبغي أن تحرم إسرائيل الشعب الفلسطيني مما تسمى على حق لأن تحمل عليه لنفسها إلا وهو حق الوجود . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتقبل السياسة غير الشرعية القائمة على فرض تدابير تحكمية وإنشاء المستوطنات وخلق أمر واقع في الأراضي المحتلة . فمثل هذه السياسة ، كما هو الحال في قبرص ، ترمي إلى تفتير الوضع القانوني للأقاليم المعنية وتغيير ظروفها الجغرافية والطبيعية والسكانية ، وتشويه تاريخها وهوية مكانها .



وما زالت الحالة المفجعة في لبنان مستمرة لا تهدأ حدثها ، بالرغم من بعض  
بشائر باهتة بالتوصل الى تسوية سلمية تظهر أحيانا ، ولكنها تتبدد سريعا لسوء  
الحظ . وتطالب بلادي مرة أخرى الأطراف المعنية وأصحاب النفوذ أن يعملوا على الحفاظ  
على سيادة ووحدة وسلامة اراضي لبنان سلميا والقضاء على العنف فيه .  
وماتزال الحرب مستمرة أيضا بين ايران والعراق بغير هوادة على الرغم من  
نداءات وجهود المجتمع الدولي . وقد شهدنا مؤخرا زيادة في التوتر في منطقة الخليج  
الحيوية .

وتحتم مأساة الحرب التي تكلف الشعبين نفقات باهظة ، كما يحتم الحجم الهائل  
للأخطار الناجمة عن التعميد المتزايد دوما للتوتر في الخليج ، وقف الأعمال العدائية  
وبدء محادثات سلام وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بما فيها القرار  
٥٩٨ (١٩٨٧) ، واننا نقدر الشجاعة والتفاني اللذين أبداهما الأمين العام في ادائه  
لواجباته أثناء بعثته للصفي من أجل ضمان احترام هذه القرارات وتنفيذها تنفيذا  
كاملا .

وأود أيضا أن أبرز الأهمية التي تعلقها حكومتي على حماية حرية الملاحة  
وتأمينها في المنطقة . ولا بد لي أن أؤكد على هذه النقطة لأن بلادي عانت لسوء الحظ ،  
هجمات عشوائية على السفن التجارية اليونانية نجم عنها دمار مادي جسيم وخسائر فسي  
أرواح الأبرياء .

ومن المؤسف أن الموقف في الجنوب الافريقي مازال يعرض السلم والأمن والاستقرار  
للخطر ، وتراقب اليونان باهتمام خاص ما يجري من تطورات في تلك المنطقة . ويتزايد  
عدد ضحايا الفصل العنصري يوميا . أن مد حالة الطوارئ والانتهاكات المستمرة لحقوق  
الانسان ولاسيما احتجاز القادة الدينيين والنقابيين واحتجاز الاطفال والتعذيب واعادة  
توطين السكان السود قسرا وفرض رقابة صارمة على الصحافة ، كلها تطورات تشغل حكومتي  
بشدة .

وقد أدانت الحكومة اليونانية مرارا وعلى نحو قاطع نظام الفصل العنصري البغيض والعنف المتأمل فيه . ونحن نطالب حكومة جنوب افريقيا بأن تدخل في حوار وطني مع الممثلين الحقيقيين لأغلبية السكان ، الأمر الذي ينبغي أن يفضي إلى الاستئصال التام للفصل العنصري وإلى إقامة جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية غير عرقية بالأساليب السلمية .

ونحن ندين بقوة الأعمال العدوانية المتكررة التي ترمي إلى زعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد سيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول المجاورة لها . واليونان تؤكد تضامنها مع دول خط المواجهة التي ينبغي أن تحظى بالتأييد الدولي التام حتى يمكنها أن تواجه بنجاح التهديد الذي تتعرض له . وفي عام ١٩٨٦ ، عقد اجتماع بالغ الأهمية في لوساكا بين ممثلي الاتحاد الاقتصادي الأوربي ودول خط المواجهة . وقد حضرت ذلك الاجتماع ومازلت مقتنعا بجدواه . وأمل أن تستمر تلك الجهود .

كما ندين بقوة استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا التي ينكر على شعبها حقه في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير وفي الاستقلال ويشكل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الوحيد المقبول دوليا للتوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة . وترفض الحكومة اليونانية رفضا قاطعا أي ربط بين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبين أي قضايا خارجية ، كما ترفض مناورات التأخير التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض . ونحن نرى أن انشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا باطل ولاغ .

وتعرب حكومة اليونان عن قلقها إزاء الحالة الخطيرة السائدة في منطقتين من آسيا ، وهما افغانستان وكمبوتشيا . ومن المؤسف أن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل للمشكلتين لم تسفر بعد عن النتائج المرجوة .

ونحن شابتون على إدانة كل حالات الغزو والاحتلال وكل عمل يرمي إلى خلق أمر واقع . وبالتالي فإننا نعتقد أنه ما لم تسحب جميع القوات الأجنبية من افغانستان وكمبوتشيا في أقرب وقت ممكن وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، فسوف يتمتع التوصل إلى حل ناجح . ومن المحتم وقف المعاناة وإراقة الدماء لشعب هذين البلدين .

ونأمل فيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية ، أن يتم التوصل الى حل عادل وسلمي لصالح الشعب الكوري بأسره ، وفقا لمبادئ القانون الدولي المقبولة عموما . ونعتقد أن تعزيز اجراءات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية سوف يخلق الشروط المسبقة اللازمة لعقد دورة الالعاب الاولمبية في ١٩٨٨ في جو من التماون لا المواجهة .

وتبدو على الحالة الاقتصادية الدولية مظاهر شدة . فما زالت صور الاختلال قائمة . ومعدلات النمو منخفضة والمستقبل غامضا . وينبغي العمل على عودة معدلات النمو المستقرة والعالية من أجل التوصل الى حلول لمشكلات الديون التي تعاني منها البلدان النامية ومن أجل تحسين ظروف السوق أمام سلعها الاساسية . ولا بد من تسوية أزمة الديون الخارجية للعالم الثالث عن طريق الحوار وعن طريق فهم المجتمع الدولي للمشكلة فهما أفضل . ويجب ألا يفتقد عن بالنا البعد السياسي لتلك المشكلة . إن شعوب البلدان المثقلة بالديون تتحمل عبء الديون الخارجية الذي لا يحتمل وهي محرومة من مستوى معيشي كريم . ونتيجة لذلك ظهرت على السطح مظاهر الاضطراب الاجتماعي .

لقد أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى التقليل كثيرا من عائدات عدد كبير من البلدان النامية من العملات الأجنبية . وتواجه هذه البلدان صعابا خطيرة في خدمة ديونها الخارجية في الوقت الذي تنفذ فيه برامج صارمة للاستقرار . ومن سوء الحظ أن المساعدات الإنمائية المقدمة لهذه البلدان ، وتدفقات رأس المال الجديد من نظام التمويل الدولي لم تمل بعد إلى المستويات اللازمة لنجاح تنفيذ سياسات الاستقرار . ولهذا السبب تخلفت وتردت جهود الإنماء .

إن النص النهائي للبيان الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في دورتها السابعة يوفر إطارا لحلول عاجية . وفي الوقت نفسه ينبغي السعي لإيجاد حلول شجاعة وخلاقة في المحافل الدولية ، وبخاصة في صندوق النقد الدولي الذي تبدأ اجتماعاته السنوية اليوم .

أود أن أتحدث بشئ من التفصيل عن قضية ذات أهمية خاصة للأمة اليونانية ، وهي قضية عالجتها الأمم المتحدة مرارا في السنوات الأخيرة . وأنا أشير هنا إلى مشكلة قبرص ، فإطالة أمد هذه المشكلة يشكل تهديدا خطيرا للطمح والأمن ، ليس فقط في المناطق المجاورة ، بل أيضا في مناطق أوسع في شرقي البحر الأبيض المتوسط .

لقد انقضت أكثر من ثلاث عشرة سنة منذ قام الجيش التركي ، في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، بغزو قبرص واحتلال جزء كبير من أرض الجمهورية . وبعد الغزو حاولت أنقرة ، كخطوة أولى ، تشيبت احتلالها العسكري ، وطرد أولئك القبارصة اليونانيين الباقين الذين لم يكونوا قد هربوا بعد ليصبحوا لاجئين في بلدهم . وبعد ذلك حاولت أنقرة أن تغير التكوين الديمغرافي للسكان عن طريق تدفق هائل للمستوطنين نظمتهم سياسيا لكي يؤيدوا حكومة غير شرعية يتوقف وجودها على الوجود غير الشرعي لجيش الاحتلال . وفظلا عن ذلك ، فإنه بتدمير التراث الثقافي لشمال قبرص ، ونهب الكنائس ، وتغيير أسماء الأماكن ، تسعى أنقرة لفرض التقسيم وخلق دولتين منفصلتين في محاولة لمنع توحيد قبرص .

ولمدة ثلاثة عشر عاما تجنبت تركيا على نحو منهجي أية مناقشة للموضوعات التي تفوق غيرها أهمية ، إلا وهي : انسحاب جيش الاحتلال ، والاتفاق على نظام للضمانات يستبعد تقديم الذرائع مثل تلك التي أشارتها أنقرة لتبرير غزوها ، وانسحاب المستوطنين ، وإعمال حقوق الانسان الأساسية المتعلقة بحرية الحركة ، وحرية الاستيطان ، وحق التملك .

وقد رفضت تركيا مناقشة هذه المسائل التي ينبغي أن تحتل مركز الصدارة في المشاورات . وعلى العكس من ذلك أوضحت حكومة انقرة في تصريحات متكررة صدرت عن تركيا أو عن القيادة القبرصية التركية ، أنها لا تنوي سحب قواتها العسكرية من اراضي قبرص ، وهي قوات تعززها بطريقة منتظمة بدبابات جديدة حديثة ، وبزيادة الافراد العسكريين . إن التقرير الاخير الذي قدمه الامين العام للأمم المتحدة الى مجلس الامن يعرض صورة بالغة الوضوح للحالة في المنطقة . ويشير الى عدد من الأنشطة التركية والقبرصية التركية الأخرى التي ترمي فقط الى تعزيز الاحتلال غير الشرعي .

وفي محاولة لمساعدة الامين العام في مساعيه الحميدة ، اقترحت حكومة جمهورية قبرص إجراءات بديلة ترمي الى بحث القضايا الكبرى السالفة الذكر ، سواء في اجتماع على مستوى عال ، أو في مؤتمر دولي . والحكومة اليونانية تؤيد تماما موقف حكومة جمهورية قبرص ، وهو أنه ، قبل مواصلة أي مناقشات في قضايا أخرى عولجت من قبلها ينبغي بحث القضايا الكبرى وهي : انسحاب قوات الاحتلال والمستوطنين ، ووضع نظام جديد من الضمانات الدولية الموسعة يستبعد إمكانية حدوث تدخل من جانب واحد ، وإقرار الحريات الثلاث .

وينبغي على وجه الخصوص التأكيد على أن تركيا رفضت حتى الآن أية مناقشة لهذه القضايا ، وهذا الموقف دليل واضح على أهدافها النهائية . فهي تريد أن ترغم حكومة قبرص على قبول نظام دستوري يخدم فقط المصالح التركية ، ولا ينص على انسحاب قوات الاحتلال أو المستوطنين . أو على إعادة استقلال قبرص وسلامة اراضيها . ومع ذلك ، فإن موقف أنقرة استفزازي تماما عندما تقرر أن مناقشة المشكلة القبرصية الحرجة في هذه

الدورة ينم عن التمتع ، والحق اني مندعش لهذه الحجة التي تعبر عن إزدراء عميق للأمم المتحدة ، وللحق غير القابل للتصرف لكل دولة ذات سيادة في أن تلجأ الى هذه المنظمة في كل حالة يجري فيها انتهاك لمبادئ الميثاق وقرارات أجهزة الامم المتحدة . وفي مواجهة هذا الموقف يجب أن نقرر ما هو واجبنا . فسيكون من الخطير والمحزن أن نقصر انفسنا على التعبير عن الأمل ، وعلى إبداء أسفنا لعدم إحراز أي تقدم . واعتقد انه قد آن الاوان بالنسبة لنا جميعا لكي نرقى الى مستوى مسؤولياتنا ، وأن نوضح بجلاء كامل انه لا يمكن قبول القوة كوسيلة لحل المشاكل الدولية .

واليونان مقتنعة بانه ينبغي السعي الى إيجاد حل عاجل ودائم لقضية قبرص في إطار الامم المتحدة ، وبمفء أكثر تحديدا من خلال تنفيذ القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الامن ، والتي توفر ، على نحو جلي وقاطع السبل لحسم تلك القضايا الكبرى .

ومن الطبيعي أن نتطلع الى الامم المتحدة لإيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ، فأي ظلم يرتكب في أي مكان في العالم هو ظلم يرتكب في حق الانسانية كلها . وبالتالي فمن واجب الانسانية أن ترد هذا الظلم .

السيد بيريز (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس

اسمحو لي أن اهنئكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة ، وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذل بلا كلل من جانب مبعوث السلم والنوايسا الطيبة ، الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار .

في عالم تتزايد ريبته من جراء التنافس العسكري المتزايد بين الدولتين العظميين ، وخوفه من التكنولوجيا التي أطلقها ذلك السباق ، يقدر شعب اسرائيل استعداد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لبدء عملية نزع السلاح النووي . وليس هذا مجرد اتفاق فني ، إنما هو ضرورة سياسية . فلم يعد بوسعنا أن نجد حولا عسكرية لمشاكل سياسية . إن ما يلزم هو ردود سياسية للتهديد العسكرية .

إن العالم ما زال يعاني من الانقسام . وفي الوقت الذي تتحرك فيه الاطراف المعنية فيما يبدو نحو التوافق على الصعيد العالمي ، لا تزال الاهواء ماثدة على الصعيد الاقليمي .

واليوم أصبحت الالفام التي تهدد ممرات المياه الدولية رموزا ، للاشكال الحديثة لغزو الحرب بل لاستمرارها . وفي منطقتنا تطل الفام التطرف من تحت السطح مباشرة ؛ وقد تنفجر في لحظة لا يتوقعها أحد .

لذلك نؤيد المحاولة الرامية للتوصل الى وقف مستمر لإطلاق النار في الخليج الفارسي . وعلى مقربة من أهم مصدر من مصادر النفط في العالم يطل لسانان من السنة اللهب ويرسلان صحابات داكنة تخيم بالظلام على الأفق : أولهما يتمثل في النزعة الأصولية التي تسعى لإخضاع نزعة الاعتدال لسيطرتها ، والثاني يتمثل في النزعة للحرب المتخلفة من النزاع العربي الاسرائيلي الذي يبدو هادئا وان كان لم ينطفئ . وكل لسان من هذين اللسانين قد يزيد من اشتعال اللسان الآخر .

ولم يحدث قط من قبل أن بلغ التهديد الذي يشكله التطرف مثل هذا القدر من الخطورة ؛ ولم يحدث قط من قبل أن اقتربت القوى المعتدلة في الشرق الاوسط على الجانبين الى التفاهم مثل اليوم .

ولا يمكن للعرب والاسرائيليين أن يعيشوا في سلم مع أنفسهم إلا اذا توصل كل منهم الى السلم مع الآخر .

إن النزعة الأصولية تهدد نزعة الاعتدال ، وحالة الحرب تبتلع الموارد التي يمكن أن تساعد على احتواء التطرف .

والعرب منزعجون من زخم النزعة الأصولية وهم يناضلون ضد سباق للتسلح تتعاضم تكلفته الى درجة الامتحالة وضد الحاجة الى تلبية التطلعات العادلة للسكان الذين يتزايدون بسرعة . والاسرائيليون منزعجون من التركيبة السكانية التي شكلتها الحرب ومن الحاجة الى الابقاء على وضع دفاعي "للقلّة ضد الكثرة" . وهذه تكلفة باهظة

تسببها السنة النيران التي تتأجج في المنطقة . ويمكن أن يزداد تأجج هذه النيران أكثر فأكثر ، كما يمكن أن تنطفئ . وتصرفاتنا اليوم إما أن تطلق العنان لقوى يمكن أن تحدث دمارا لم يسبق له مثيل ، أو تدفعنا الى طريق يؤدي الى مستقبل جديد يبشر بالخير .

إن اسرائيل تحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لانشائها - وقد انقضت أربعة عقود مليئة بالاعمال العدائية والحروب . وبذكريات المحرقة في أذهاننا ، كان علينا أن نبني حياة جديدة تمتزج فيها السير المفجعة وتتحول الى تاريخ مفعم بالامل . لقد عدنا الى المكان الذي شهد مولد ديانتنا والمهد الذي نشأت منه قيمنا التوراتية . وتتردد الآن اصدااء اقوال الانبياء مع فرحة الاطفال في الجبال والوديان التي بدأت فيها . لقد تحوّلت المحاربي الى جنّات والمواهب البشرية الى صناعات . ولم يؤخر أي إعلان لحالة الطوارئ نموّ الروح الديمقراطية . ولم تمنع أي حرب من الحروب إقامة مجتمع عادل واقتصاد حديث .

إن التماثل التاريخي يدعو الى التفكير : لقد هام شعبنا في التيه على مدى ٤٠ سنة قبل أن يأتى به موسى إلى أرض الميعاد . واليوم نجد أنفسنا مرة أخرى نقف بعد ٤٠ سنة من متاهات الحرب على مشارف عهد جديد لاطفالنا وأطفال جيراننا من أجل العيش في جوّ من التفاهم على الرغم من الخلافات القائمة بينهم ، وتحديد مصيرهم دون تدخل من القوات المسلحة تشيره روح الكراهية .

فهل نستطيع أن نقدم لهم شرقا أوسط يكون فيه التحدي الفكري هو غزو الانسان للطبيعة بمنأى عن غزو الانسان لاختيه الانسان ؟ وباختصار هل يمكننا إحلال السلم ؟  
إننا نتذكر الكلمات الاخيرة التي قالها موسى قبل أن يفترق عن شعبه عند بوابات أرض الميعاد . لقد اعترف بعجزه عن أن يوفر لهم الملبس الكافي والخبز الطازج وقدم لهم الحق في الخيار : قائلا لهم :

"قد جعلت قدامك الحياة والموت ، البركة واللعنة . فاختر الحياة

لكي تحيا أنت ونسلك" . (سفر التثنية ، ٣٠ : ١٩)



إنني أتكلم بأحاسيس يتسم بالالاحاح لأن الأشهر القليلة المقبلة قد تكون حاسمة .  
ففي خلال هذه الفترة القصيرة ، قد تبدأ مفاوضات بشأن واحدة من أهم قضايا عصرنا ،  
أو قد تفوتنا سفينة الأمل . ان هذه الفترة القصيرة قد تؤدي الى تحقيق التقدم  
الكبير الذي كنا نسعى اليه منذ وقت طويل أو قد يتركنا الشلل السياسي .  
إن الثقة التي بنيت بعناية وهدوء فيما بين أطراف عديدة في المنطقة قد  
تتبدد . كما أن الائتلاف من أجل السلم الذي تجمعه روابط هشة قد يتداعى ، واحتمالات  
إحيائه غير مؤكدة .

والأزمات الحالية - في الخليج الفارسي أو لبنان - قد تسير في منعطفات ما كانت  
لتخطر على بال أحد ، وخيبة الأمل من جراء عدم إحراز تقدم قد تؤدي الى ائتلافات جديدة  
للنزاعات العداثية . وهكذا نجد أن عدم وجود عملية سلم تنبض بالحياة قد يجعل الآفاق  
السياسية تصبح مرة أخرى ملبدة بالغيوم ، فتجلب الجفاف الى منطقة تعاني من الظلم .  
وفي مواجهة احتمالات عدم الاستقرار تلك يقف الواقع الذي لم يسبق له مثيل وإن  
كان هشا والذي ترى فيه الأطراف المعنية في الصراع طريقا لبدء المفاوضات . وفي  
الحقيقة أنه منذ عامين ، أعلن العرب والاسرائيليون من فوق هذه المنصة تأييدهم  
للمبادرة الحالية من أجل إحلال السلم . وعلاوة على ذلك ، تم منذ ذلك الحين إحراز  
المزيد من التقدم .

لقد أذكينا شعلة السلم الذي حققناه مع مصر ، وكشفتنا الحوار مع قادتها  
وشعبها . ووجدنا أن الرئيس مبارك يبني حياة أفضل لشعبه ويشيد الجسور من أجل إحلال  
السلم الشامل في المنطقة .

وفي بساتين الارز بجبال افران التقينا مع قيادة شجاعة ، مع الملك الحسن  
الثاني عاهل المغرب الذي يدعو الى السلام بصوت عال وواضح .  
وعبر نهر الاردن الفني بتاريخه والفقير بمياهه نسمع صدى صوت الملك حسين ،  
وهو قائد محتك يريد مثلنا الخروج بشعبه من ظلام العداة القديم ، ونقله الى بيوت  
خضراء جديدة تنعم بالسلم والامن والتنمية .

وفي الضفة الغربية وغزة نلاحظ تغييرا هادئا . فقد جلس الكثيرون من الفلسطينيين الى استنتاج مؤداه ان العنف لا يؤدي الى اية نتيجة وان الحوار لا ينبغي تأجيله . ولديهم استعداد حقيقي للتفاوض ضمن وفد اردني فلسطيني مشترك للتوصل الى حلّ لتلك المشكلة التي نحتاج جميعا لحلّها ونرغب فيه ، الا وهي المشكلة الفلسطينية .

لقد بلغنا جميعا مرحلة النضج السياسي نتيجة للاخفاق المتكرر للمحاولات الرامية الى إيجاد خطط سلم لمنطقتنا . وأدركنا أنه لا يمكن قبول أي منها كشرط مسبق للتفاوض ، لان هدف التفاوض هو إيجاد حلول يتعذر التوصل إليها باتباع سبل أخرى ، وبالتالي تركزت الجهود ، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية ، على أكثر الخطط تبشيرا بالنجاح وهي البدء بالمفاوضات دون التخطيط المسبق لنتائجها .

وقبل خمسة أشهر ، تبلورت تلك الجهود وأعرب عنها في وثيقة وضعت بدعم من المبعوثين الامريكيين الذين نعترف بجهودهم الدؤوبة والخلاقة التي يرجح إليها الفضل في كثير مما تحقق . وقد أظهرت الوثيقة التقاء وجهات النظر ، بين العرب واليهود ، حول ثمانية مبادئ :

أولا ، السلم هو الهدف والمفاوضات المباشرة هي السبيل الى تحقيقه . ثانيا ، المؤتمر الدولي هو المدخل الذي يفضي الى المفاوضات المباشرة . ومتى انعقد المؤتمر ، ينبغي أن يؤدي في الحال الى اجراء مفاوضات ثنائية وجها لوجه . ثالثا ، لن يفرض المؤتمر أي تسوية أو ينقض أي اتفاقات تم التوصل إليها ثانيا . رابعا ، يتعين على الذين يحضرون المؤتمر أن يقبلوا قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) وأن ينبذوا الإرهاب والعنف . خامسا ، تستهدف المفاوضات حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها . وهذا يمكن تحقيقه باجراء مفاوضات بين وفد أردني فلسطيني ووفد اسرائيلي . سادسا ، تجرى المفاوضات على نحو مستقل في ثلاث لجان جغرافية ثنائية : وفد أردني فلسطيني مع وفد اسرائيلي في اللجنة الاولى ، ووفد سوري مع وفد اسرائيلي في اللجنة الثانية ؛ ووفد لبناني مع وفد اسرائيلي في اللجنة الثالثة ، وستدعى جميع الوفود ، بالإضافة الى وفد مصري ، الى المشاركة في لجنة رابعة متعددة الاطراف . سابعا ، وبينما تعمل اللجان الثنائية في حل نزاعات الماضي ، تتناول اللجنة المتعددة الاطراف التخطيط لفرص المستقبل في المنطقة . ثامنا ، يعمل الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن كوسطاء بين الوفود ، ويوكل إليهم مهمة جمع الاطراف معا وإضفاء الشرعية على العملية التي يتفاوض الاطراف في

إطارها بحرية وبشكل مباشر ، دون اشتراك أي أطراف غير مدعوة ، قد تكون منقسمة الصفوف أحيانا . وهذا ليس بدور رسمي وإنما هو دور أساسي لتسهيل المفاوضات .

إن اسرائيل متحدة الرأي في معيها من أجل السلام ، في رغبتنا للتفاوض مباشرة مع جيراننا . ونختلف في الرأي حول أفضل السبل المؤدية لدفع العملية الى الامام .

ان فكرة المؤتمر الدولي تشير المعارضة في بعض الاوساط الاسرائيلية ، في حين ينظر آخرون إليها كبادرة انفتاح حقيقي . ومجلس الوزراء الاسرائيلي منقسم على نفسه إزاء هذه المسألة ولم يبت فيها حتى الآن . إن الكثير يتوقف على طبيعة المؤتمر . وما لم يحترم الاعضاء الدائمون في مجلس الامن توافق الآراء الحالي ، بدلا من الإصرار على تفضيلاتهم السابقة ، فقد يبقى المؤتمر الدولي مجرد شعار .

ونحن نناشد الاتحاد السوفياتي ان يثق في حسن نوايانا في جهودنا من أجل السلام مثلما منحه ثقتنا بحسن نواياه عن استعداده أن يجعل الانفتاح اسلوب حياة . فالاتحاد السوفياتي ليس عدونا . ويجب أن يكون على وعي بارتباطاتنا التاريخية والاسرية مع اخواتنا الذين يعيشون على أرضه . ونحن نناشد القيادة الجديدة في موسكو أن تسمح للشعب اليهودي أن يعرب عن هويته بحرية ، وأن تسمح له باجتماع شمله مع قدره على أرض أجداده .

ونحن نناشد جمهورية الصين الشعبية ، البلد العظيم الذي نكن له الاحترام ، أن لا تتقاعس أو تتحيز لجانب واحد في تأييده للمفاوضات .

ولكل من موسكو وبيجنغ نقول بمراحة ان العلاقات الدبلوماسية ليست جائزة سلام ، وإنما قناة للاتصال . واولئك الذين يرغبون في المشاركة في إحلال السلم ، لا يمكنهم أن يقصروا علاقاتهم على جانب واحد في حلبة المنافسة دون الآخر .

وأود أن أتوجه الآن بكلمة الى الشعب الفلسطيني . لقد ولى وقت تبادل الاتهامات وإلقاء اللوم . فهذه الأمور لم تجلب علينا إلا العنف والرعب . وقد حان الوقت الآن لنتحول عن العنف الى الحوار ، وأن نمضي سويا نحو مستقبل مختلف . فهناك سيعيش أطفالكم ، مثل أطفالنا ، في احترام للذات ، يمارسون التعبير عن ذواتهم

ويتمتعون بالحرية والسلام . ونحن ، الذين خبرنا سيطرة الآخرين ، لا نرغب في أن نسيطر على غيرنا . نحن الذين سعينا الى إقامة العدل والامن ، لا نرغب في أن نحرم الآخرين منهما .

على مدى السنوات الأربعين الماضية ، أصبحت هذه المنطقة القديمة ، بغير اختيارها ، ساحة اختبار لتكنولوجيا الحرب . لقد فقد آلاف البشر من عرب ويهود حياتهم على نحو مفاجع وذهبت بلايين الدولارات أدراج الرياح .

ليس بمقدورنا تغيير الماضي ولكن باستطاعتنا أن نرسم مستقبلا تستطيع فيه منطقتنا أن تتطور الى حقل تجارب لتعبئة العلم والتكنولوجيا ، وتوفر مصدرا جيدا للنمو - مستقبل يجذب فيه السلم الاستثمارات الاقتصادية ، مستقبل تستثمر فيه الموارد التي يوفرها الحد من سباق التسلح في التعليم الاساسي والتعليم العالي .

وهذه الرؤية لمستقبل بديل هي التي انبثقت منها اقتراح بأن يعقد ، بمجرد افتتاح المفاوضات السياسية مؤتمر اقتصادي لا يرتبها بشروط سياسية . وبوسع هذا المؤتمر المؤلف من الذين ترتبط مصالحهم باستقرار المنطقة ولهم القدرة على المساهمة فيه ، أو يوفر أفضل خطة خلاقة للتنمية الاقليمية .

والى اولئك الذين ينادون بعدم اتخاذ أي قرار ، واولئك الذين يحتمون وراء طمانينة الوضع الراهن ، نقول : ان هذه لحظة الاختيار أمامنا ، فقرارات اليوم ستحدد مستقبل شعوبنا لعقود قادمة .

علينا أن نختار بين الكراهية والحوار ، بين الشك والامل ، علينا أن نختار بين الاستثمار في سباق تسلح وبين الاستثمار في رفاهة شعبنا وأطفالنا . علينا أن نختار بين التطرف والاعتدال ، بين الأصولية والعقل . ونحن نختار الحيلولة دون نشوب حرب أخرى .

والامر يرجع إلينا لكي نجعل الأشهر القادمة فترة إصغاء الى صوت العقل . انني أرحب بالزيارة القادمة للوزير هولتز الى منطقتنا باعتبارها فرصة للتفاوض على العقبات المتبقية .

وانا على اقتناع بأنه لا توجد مراعات لا أمل في حلها وإنما يوجد فقط أناس فقدوا الأمل في سعيهم الى الحلول . وقناعتي هي ان الصراع الحقيقي القائم حاليا في الشرق الأوسط ليس بين يهودي ومسلم ، عربي واسرائيلي ، فلسطيني وصهيوني ، إنما هو صراع بين قيادة "تستلم الماضي" وقيادة "تستشرق المستقبل" ، بين أولئك الذين سلموا أمرهم لقدرية القتاتل والذين عقدوا العزم على تغيير هذا المصير . فمن أجل أبنائنا ومن أجل غد أفضل يجب علينا جميعا أن نتصدى لدعاة الحرب .

والى دعاة التدمير نقول كلنا معا : ليست هناك حروب مقدمة بل أرواح بشرية مقدمة فقط .

في أول أيام استقلالنا تعلمت من أستاذي ديفيد بن غوريون هذه الحكمة التي كان لا يكف عن تكرارها وهي أن السلم أعلى درجات الأمن وأن الاستجابة لداعي الاخلاق هي أرفع درجات الحكمة . ولن أنسى ذلك ما حيت .

السيد فان دونيم (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي

بدء أن أعرب لكم سيدي الرئيس ، عن تهنئة حكومتي على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الراهنة . ومما لا شك فيه أن انتخابكم يعد اعترافا بتفانيكم الشخصي في النضال الذي يخوضه المجتمع الدولي في سبيل حقوق الشعوب في الحرية والاستقلال . كما أنه يعبر عن تقدير يستحقه البلد الذي تمثلونه خير تمثيل . ومن ثم فأنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أطيبي تمنياتي لكم بالنجاح في أداء مهمتكم . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لسلفكم السيد جودري ممثل بنغلاديش للسلوب الباهر والبارع والحكيم جدا الذي مكنه من التغلب على ما اعترضه من عقبات وتأدية مهمته بنجاح .

ولا يفوتنا كذلك أن نعرب عن امتناننا للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام ، لما يبذله من جهود دؤوبة سعيًا الى ايجاد حلول لكثير من المشاكل التي مازالت البشرية تواجهها ولاخلامه للمبادئ الاساسية للمنظمة وذلك رغم الموارد المحدودة المتاحة له والظروف السياسية والاقتصادية بالغة الصعوبة التي تسود عالم اليوم .

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السيد ريد وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة على تعيينه مؤخرا في هذا المنصب الرفيع .

في هذه الفترة من كل سنة يجتمع ممثلو معظم أمم العالم في هذه القاعة ذاتها ليجتهدوا في حل المشاكل التي ابتلت بها البشرية ويحاولوا إيجاد حلول دائمة لها . ورغم ذلك ، مازال شبح المجاعة والجفاف والتخلف والدين الخارجي يتسلط على أذهان المسؤولين في أقل البلدان نموا ، وهي عوامل تتضافر مع سباق التسلح الجامح ، ولاسيما في مجال الأسلحة النووية ، لتشكل تهديدات خطيرة للسلام والامن الدوليين . وفي رأينا ان سباق التسلح مابرح يشكل تهديدا خطيرا لبقاء النوع البشري كله .

وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية على اقتناع بأن سيادة الحوار والتشاور هي الضمان الوحيد لسيادة تنحو بحق الى خفض النزاعات والتوترات بين الامم لتشيع بذلك مناخا من الثقة لا يسهم فحسب في تسوية المنازعات بالسبل السلمية بل يسهم أيضا في تحقيق نزع السلاح . ولذا ، فاننا نرحب باللقاء التاريخي بين زعمي الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية المانيا الاتحادية الذي عقد منذ أقل من ثلاثة أسابيع ، كما نرحب بالاتفاق من حيث المبدأ الذي توصل اليه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة منذ ثلاثة أسابيع توطئة لتوقيع معاهدة بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا .

ان مشاكل التنمية لا انفصام لها عن مشكلة السلم . فلا يوجد استقرار دون سلم ، ولم تتحقق التنمية دون استقرار . وتنفيذ برامج التنمية في بلادنا لا ينغفل عن الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فهو يقتضي تسوية ما يسمى بالنزاعات الاقليمية التي تواجهها بعض بلداننا بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وفي رأينا المتواضع ان هذه الجهود الرامية الى اقرار السلم يجب ان يظطلع بها المجتمع الدولي بأسره . ومن ثم تؤيد حكومة جمهورية أنغولا الشعبية فكرة انشاء صندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . والواقع ان مشكلة التخلف التي تعاني منها معظم بلدان العالم الثالث تزيد من اتساع الفجوة بين الامم الفقيرة والامم الغنية وتنطوي على تهديد خطير للسلام والامن الدوليين .

وفي هذا السياق ، نحى المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد تحت اشراف الأمم المتحدة . ومن المؤكد أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله ، فالبيان الختامي يتضمن ثغرات كثيرة ولا يعبر عن كل آمال البلدان المتخلفة - لاسيما ما يتعلق منها بإنشاء صندوق لتنمية البلدان النامية . ومع ذلك ، فإن عقد المؤتمر واعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء رغم المحاولات الرامية الى احباطه يمثلان علامة هامة على الطريق الذي نسعى الى بلوغه . وهذه بداية ، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه وأن يتسع نطاقه ليفضي الى نتائج تفوق سابقتها كثيرا من حيث الأهمية ومن حيث كونها ملموسة وذلك تحقيقا لمالح السلم والتنمية .

ولما كانت البلدان الأفريقية تحدها الرغبة في الاسهام في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة فهي لا تدخر أي جهد لابقاء قارتنا خالية من الأسلحة النووية . وترى جمهورية أنغولا الشعبية في اعلان جنوبي الأطلسي منطقة سلم وتعاون خالية من الأسلحة النووية ومن الاحلاف العسكرية وسيلة مضمونة لكفالة التعايش السلمي . وفي هذا السياق ، نجد أن نيل ناميبيا استقلالها على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والقضاء على الفصل العنصري من شأنهما أن يسهما أيضا في تعزيز الأمن الدولي والتعاون في المنطقة بما يحقق المصلحة المشتركة لبلدان جنوبي الأطلسي .

اسمحوا لي الآن أن أعرب عن عميق امتناننا للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لما يبذلانه من جهود لا تعرف الكلل بغية ايجاد حلول دائمة لمشاكل عصرنا .



ومع ذلك لن يفوتني الاعراب عن قلقي إزاء قضايا عديدة لا تزال بغير حل كأنهاء الاستعمار ، والفصل العنصري ، والمجاعة ، والجفاف على سبيل المثال .

ان حكومة جمهورية أنغولا الشعبية تنتهج ، منذ الحصول على الاستقلال ، أي منذ ما يقرب من اثني عشر عاما ، سياسة تقوم على عدم الانحياز والتعايش السلمي . إن هذه السياسة منصوص عليها في قانونها الدستوري الذي يوضح بطريقة لا لبس فيها عزمها على اقامة علاقات دبلوماسية مع جميع بلاد العالم على أساس الاحترام المتبادل والسيادة والسلامة الاقليمية وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة واحترام معايير القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول المستقلة .

ولأسف ، لا يزال يوجد في هذه المنطقة دون الاقليمية ، منطقة الجنوب الافريقي ، نظام متخلف عفا عليه الزمن هو نظام جنوب افريقيا العنصري الذي يتحدى قرارات الأمم المتحدة والذي يسمح لنفسه بكل صلف ودون رادع يشنيه ، بأن يقوم بأعمال التخريب وزعزعة الاستقرار في بلدان المنطقة ، ومن بينها بلدي ، بهدف وحيد يتمثل في إدامة احتلاله غير المشروع لناميبيا مرجئا بذلك القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض .

ان شعبنا شعب محب للسلام والعدالة ، لكن الواقع يرغمه ، منذ حصول بلدنا على الاستقلال ، على ألا ينعم بيوم واحد من السلم بسبب وقوعه ضحية للاعتداءات المسلحة لنظام جنوب افريقيا العنصري في حرب غير معلنة فرضت عليه . ان شعبنا وحكومتنا مرغمان اذن على بذل تضحيات غالية وخاصة ان آثار الحرب تنال بشدة من الموارد المالية والمادية والبشرية ، بل وتحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

في هذه الحرب الظالمة التي تفرضها علينا جنوب افريقيا ، نجد أن الاطفال والنساء والشيوخ العزل والبنى الاساسية من جسور وطرق وسكك حديدية ومستشفيات ومدارس ومنشآت صناعية ليسوا بمنأى من الاذى ويشكلون أهدافا مفضلة لجيش جنوب افريقيا والقوات المساعدة له في الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (اليونيتا) .

وتقدر اليوم الخسائر والأضرار التي لحقت ببلدنا ، بسبب الفظائع التي ارتكبتها الجيش النظامي لجنوب افريقيا وعملاؤه في اليونيتا ، بما يزيد على اثني عشر بليون دولار امريكي . ونحن لا ندرج في هذا الحساب المكاسب التي لم نتمكن من تحقيقها بسبب اضطرارنا الى الحشد العسكري لاعداد كبيرة من الشباب كان يمكن ، اذا تواجدوا في المصانع أو المدارس ، أن يسهموا في زيادة الانتاج ويرفعوا مستوى معيشة سكاننا . ان ما يتطلع اليه شعبنا ، بعد استقلال ظفر به بتضحيات غالية ، هو أن يتمكن من أن ينعم بالسلم لينصرف الى اعادة تعمير البلاد وبناء أمة قوية منتفعا بالامكانيات الطبيعية الكبيرة الكامنة في أرضه .

وخلافا لما تصوره بعض وسائل الاعلام للرأى العام الدولي ، لا يوجد لدينا حرب أهلية . إن ما يحدث في الواقع هو غزو أجنبي حقيقي لدولة عضو في الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، لا يزال جزء من أرضها محتلا من جانب قوات جنوب افريقيا العنصرية . لذلك ما فتئت جمهورية أنغولا الشعبية تطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات جنوب افريقيا من الجزء الجنوبي من اقليمها . ان جنوب افريقيا تستخدم اقليم ناميبيا كنقطة انطلاق لشن هجماتها على أراضي أنغولا ولذلك فان القواعد العسكرية التابعة لجنوب افريقيا ، التي يجري فيها تدريب العمابات المسلحة والمرتزقة الذين يرسلون بعد ذلك الى أراضينا والتي تنطلق منها قوات جنوب افريقيا لشن الهجمات على بلادنا ، توجد في شمال ناميبيا المحتلة .

وازاء هذه الوقائع طلبت حكومة جمهورية أنغولا الشعبية ، استنادا الى الحقوق التي يكفلها لها القانون الدولي والاحكام ذات الملة في ميثاق الامم المتحدة ، ولاسيما مادته الحادية والخمسون ، معونة البلدان الصديقة وخاصة كوبا والاتحاد السوفياتي وهو معونة نحرص هنا مرة أخرى على شكرها عليها .

غير أن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية ، ادراكا منها لتمعد الحالة التي تسود الجنوب الافريقي وبهدف الخروج من المأزق الذي أوجدته جنوب افريقيا وحلفاؤها فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٥) ، قدمت برنامجا للمفاوضات الشاملة ورد في الرسالة المؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ التي أرسلها فخامة السيد جوزيه

ادوارد دوس سانتوس رئيس جمهورية أنغولا الشعبية الى السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة .

وبالرغم من هذه المبادرة التي تنم عن تفهم الحكومة الانغولية وحسن نيتها ، لا تزال خطة استقلال ناميبيا تصدم بتعمت حكومة جنوب افريقيا وحلفائها .

ولهذا اقترحت حكومتي مؤخرا مرة أخرى ، بروح من التعاون والانفتاح ، على الاطراف المعنية الاس العامة لاتفاق شامل لتسوية مسألة ناميبيا ، وايجاد حل لا يراعي فحسب الحق المشروع لشعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الحقيقي الوحيد في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بل يراعي أيضا حق البلدان الأخرى في المنطقة في العيش في سلم وأمن . وينبغي أن يوقع على الاتفاق ممثلو حكومات أنغولا وكوبا وافريقيا الجنوبية وممثلو سوابو ، تحت اشراف مجلس الأمن أو أعضائه الدائمين .

ومن ناحية أخرى ، توضح بجلاء المحادثات التي أجريت مؤخرا في لواندا بين ممثلي الحكومة الانغولية وحكومة الولايات المتحدة استعداد حكومتي الدائم للبحث عن حل لمشاكل السلم والأمن في الجنوب الافريقي . ويرجع الأمر الآن لنظام جنوب افريقيا وللحكومة الامريكية في قبول أو رفض غمض الزيتون الجديد هذا . فاذا ما استمر في عنادهما ، فان التاريخ هو الذي سيتكفل بالحكم عليهما لان نظام جنوب افريقيا وحلفاءه ، بزعم الربط بين تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وبين انسحاب القوات الكوبية الاممية من أنغولا ، يتذرعون بحجة وضيفة وزائفة للحيلولة دون استقلال ناميبيا وللسماع لجنوب افريقيا بمواصلة استخدام هذا الاقليم كقاعدة للمدوان وزعزعة الاستقرار ضد جمهورية أنغولا الشعبية ودول الجنوب الافريقي الأخرى ، مهددين بذلك جهودنا من أجل البناء الوطني .

لقد انقضى عشرون عاما على انشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا . غير أننا نلاحظ أن تنفيذ ولايته يمطد بتعمت نظام الفصل العنصري . ولم يكن هذا السلوك ليحدث إلا بسبب التأييد والتشجيع اللذين تقدمهما اليه بلدان غربية معينة .

ان الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب نظام الفصل العنصري يقتضي إذن من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير حاسمة لاقرار النظام القانوني الدولي .

إننا نشهد في جنوب افريقيا مصادمات بالغة العنف بين سلطة الاقلية العنصرية البيضاء من جهة ، والشعب الاسود المقهور والمستغل من جهة أخرى . غير أن أحداثا جديدة قد وقعت مؤخرا . فبعض عناصر الاقلية البيضاء بدأت تدرك أن سياسة الحوار والتفاهم وحدها هي التي يمكن أن تتفادي حمام الدم مع ما يحمله في طياته من عواقب لا يمكن التكهّن بها . وهكذا التقى في السنغال وفد من البيض من جنوب افريقيا مع وفد من المؤتمر الوطني الافريقي .

هذا دليل آخر على ان اعضاء كثيرين من الاقلية البيضاء يعترفون بدور المؤتمر الوطني الافريقي في حل مشكلة جنوب افريقيا . ان جمهورية انغولا الشعبية تشني على العمل الشجاع الذي قامت به تلك المجموعة من مواطني جنوب افريقيا الذين تحدوا بجرأة القوة القمعية للفصل العنصري . ونحن نعتقد ان مثل تلك المبادرات من شأنها ان تفتح الطريق أمام الحل السلمي في جنوب افريقيا . ولذا يجب تشجيعها .

وللاسف فبالرغم من هذه الخطوات الايجابية ما زالت صورة الوضع السياسي داخل جنوب افريقيا قاتمة . فالنظام العنصري يواصل استخدام القمع كسلاح أساسي ضد الوطنيين في جنوب افريقيا ، كما كان الحال في القمع الوحشي الأخير لعمال المناجم الذين اضرَبوا للحصول على اجور منمفة والوفاء بمطالبهم الاجتماعية العادلة . وتعتبر هذه الحالة المشيرة للقلق في جنوب افريقيا ابلغ تحدٍّ واجهه المجتمع الدولي حتى الان ، وعلى هذا الأخير ان يعالج ، دون مزيد من الإبطاء ، المسببات الرئيسية لهذه الظاهرة التي تعرض للخطر الامن والاستقرار الاقليميين والدوليين . لذلك لا بد من المطالبة باستئصال شائفة الفصل العنصري ووضع حد للاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

وبناء على ذلك ، نعتقد حكومة جمهورية انغولا الشعبية انه لا بد من فرض جزاءات الزامية شاملة وفقا للفصل السابع من الميثاق ، بوصفها شكلا من اشكال الضغط على حكومة جنوب افريقيا العنصرية .

وبالرغم من بعض العلامات المشجعة ، فانه من دواعي الاحباط ان يلاحظ ان الحالة الدولية ما زالت قاتمة وذلك بسبب وجود بؤر توتر اخرى شتى .

ففي القارة الافريقية ، ما زال صراع الصحراء الغربية يؤثر على حياة شعب الاقليم . ونحن نعتقد ان تطبيق القرار (AHG/1٠٤) الصادر عن مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية من شأنه ان يسهم إسهاما كبيرا في تسوية الصراع المذكور . لذا نناشد الاطراف المعنية ان تواصل الحوار الذي بدأ عن طريق وساطة الأمين العام للأمم المتحدة .

أما فيما يتعلق بتشاد ، فإننا نأمل في استعادة السلم الى ذلك البلد من أجل رفاهية شعبه وتقدمه الاجتماعي .

ويعد الشرق الأوسط ، حيث تواصل دولة اسرائيل تنفيذ سياساتها العدوانية التوسعية ضد الشعب العربي ، مصدر قلق شديد آخر بالنسبة لنا . ونحن نؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني المقدس غير القابل للتصرف في إقامة دولته الخاصة به ، وذلك بالقيادة المستنيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية . لذا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالمشكلة الفلسطينية ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه الدورة من اتخاذ التدابير اللازمة لعقد هذا المؤتمر على وجه السرعة . ونحن ننادي باحترام سيادة لبنان . وسلامته الاقليمية وصيانة استقلاله ؛ ونعارض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لتلك الدولة .

إن الحرب بين ايران والعراق لا يمكن إلا أن تشير قلقنا أيضا ، لأنها حرب بين بلدين غير منحازين ، ولأنها تهدد السلم والأمن الدوليين تهديدا خطيرا . ويحدونا الأمل في وضع حد سريع لهذه الحرب .

نلاحظ أيضا بقلق بالغ أن مسألة تيمور الشرقية مازالت في طريق مسدود . ونطالب بإجراء حوار بين اندونيسيا والبرتغال بوساطة الأمين العام للأمم المتحدة ، ليجاد حل عادل دائم يأخذ في الاعتبار مصالح وحقوق شعب الماوبيري .

والحالة في شبه الجزيرة الكورية تشير هي الأخرى قلقنا . ونحن نرحب بمبادرات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المتعلقة بإعادة توحيد وطن الكوريين العظيم ، ولا يسعنا أن نؤيد انضمام الكوريتين كمضوين منفصلين الى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة .

إننا نرحب بارتياح كبير بالمبادرات التي اتخذت زمامها جمهورية كمبوتشيا الشعبية بمدد سيادة المصالحة الوطنية التي تنتهجها . ونحن على اقتناع بأن هذه المبادرات سوف تسهم في استتباب السلم والاستقرار في المنطقة .

وفي أمريكا اللاتينية ، نرحب بالنتائج الايجابية التي حققها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة - نيكاراغوا وهندوراس وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا - في اجتماعهم الأخير ، ويحدونا الأمل في أن تسهم تلك النتائج في إقرار السلم ، وبالتالي في الإقلال من حالات التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة .

إننا نشجب سياسة الارهاب والعدوان والابتزاز والحصار الاقتصادي الموجهة ضد كوبا ، ونطالب بالانتهاء الفوري لاحتلال قاعدة غوانتانامو .

ونؤكد مرة اخرى تأييدنا لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير ، وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، والاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هراي بزمبابوي ، في العام الماضي .

إن الحالة الاقتصادية العالمية لم تتحسن بقدر يذكر منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، كما ان الازمة المالية والاقتصادية استفحلت وضربت جذورها في كل البلدان النامية . وتحول المديونية المتزايدة دون تنفيذ تلك البلدان لخططها الرامية الى الانعاش الوطني ، ومن ثم ، تصبح عاملا جديدا من عوامل زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن .

إن الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو ، وعدم الاستجابة الى نداءات المجتمع الدولي ، وسباق التملح وزعزعة الاستقرار السياسي في بعض المناطق ، كل هذه العوامل ، ساعدت كلها على تفاقم الاختلال الموجود من قبل في العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن الازمة الهيكلية الراهنة ترجع هي أيضا الى الطريقة البالية التي يسيّر بها النظام الاقتصادي الدولي ، ويتجلى ذلك في أن بعض البلدان تزداد شراء في حين تزداد الغالبية الساحقة من البلدان فقرا وتفتقر إلى وسائل التصدي لمشكلات التخلف . والدين الخارجي هو أوضح مؤشر لاستفحال الازمة الاقتصادية العالمية وخطورتها ، وتتطلب معالجتها جهدا وإرادة سياسية لا من جانب البلدان النامية فحسب - وهي أكثر البلدان تضررا منها في الوقت الراهن - لكن ، وفي المقام الاول ، من جانب البلدان المتقدمة النمو .

إن حكومة جمهورية انغولا الشعبية ما زالت تنادي بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد بوصفه أداة فعالة للتغلب على الازمة وإعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية .

أما فيما يتعلق بالنظام المالي والنقدي الراهن ، فإننا نعتقد أن عملنا يجب أن يكون موجها صوب إعادة هيكلة ذلك النظام بأسرع ما يمكن ، كي تتمكن البلدان النامية من المشاركة في اتخاذ القرارات ومن ثم الاستفادة منها قدر الإمكان . إن احترام البلدان المتقدمة النمو للمبادئ والأحكام والمعايير السارية في هذا المجال يمكن أن يسهم أيضا في تجنب تدهور الحالة وتفاقم الأزمة .

إن انتشار التدابير التمييزية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو في تجارتها مع البلدان النامية ، كالحماية وغيرها من التدابير التقييدية ، لا ينجم عنها سوى انخفاض حصة صادرات البلدان النامية ، مما يؤدي الى انخفاض الموارد والأموال اللازمة للتنمية . ومع ذلك ، فإن كل هذه التدابير المطلوبة من البلدان المتقدمة النمو ينبغي ألا تمنع البلدان النامية من أن تتخذ بنفسها الخطوات اللازمة لإعادة هيكلة إدارة اقتصاداتها على نحو يسهل مهمة البلدان الغنية التي تسود مساعدتها في التغلب على الأزمة .



وقد اتخذ بلدي لتوه تدابير شتى في هذا الاتجاه . وفي هذا السياق تؤكد جمهورية انغولا الشعبية مجددا على أهمية تصديق البلدان المتقدمة النمو والنامية على البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الوارد في القرار ٩٣ (د-٤) لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية والصندوق التابع له ، بغية دخوله حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن . لهذا فإننا نرحب بقرار الحكومة السوفياتية الاشتراك في الصندوق . وفي مجال التعاون ، تؤكد جمهورية انغولا الشعبية من جديد على دور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، أي التعاون بين الجنوب والجنوب ، كوسيلة للنهوض بالاستخدام الرشيد والفعال لمواردها البشرية والمادية والمالية والتكنولوجية . وفي هذا السياق فإن التعاون فيما بين دول الجنوب الأفريقي في إطار مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي أسفر بالفعل عن نتائج هامة في قطاعات شتى ، وهو ما اعترف به رؤساء دول أو حكومات المنطقة في مؤتمر قمتهم الأخير في لوساكا . إلا أننا نسلم بأن الطريق مازال طويلا . إن دعوة منظمة الوحدة الأفريقية لعقد مؤتمر لرؤساء الدول أو الحكومات في كانون الأول/ديسمبر المقبل ، يكرس للديون الخارجية الواقعة على البلدان الأفريقية ، تجسد الأهمية التي تعلقها بلداننا على هذه المشكلة ، وإرادتها السياسية في توحيد جهودها لتحقيق الإنعاش الاقتصادي في أفريقيا .

وباستعراضنا لكل هذه الحالات ، نحاول تفسير مشاكل السلم والتنمية من منظورنا الخاص ، والتعبير عن رغبتنا في تحقيق التقدم والرفاهة للبشرية جمعاء . وفي هذا السياق نؤكد من جديد تمسكنا بمبادئ الأمم المتحدة وتعددية الأطراف ككل ، باعتبارها أداة للبحث عن حلول للمشاكل المعقدة في عالم يزداد تكافلا يوما بعد يوم . الكفاح مستمر والنصر أكيد .

السيد نغوين دي نيين (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) :

الرفيق الرئيس ، يود وفد فييت نام الإعراب عن خالص تهانئه لكم ، بوصفكم ممثلا للجمهورية الديمقراطية الألمانية الشقيقة ، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة

الثانية والأربعين للجمعية العامة . ونحن على ثقة بأنه بفضل مواهبكم وخبرتكم ، ستقودون مداولاتنا الى نتيجة مثمرة تمثل علامة على تطور جديد في أنشطة الأمم المتحدة ، استجابة لمقتضيات الوضع العالمي الراهن . وبهذه المناسبة يطيب لوفدي أن يعرب من خلالكم ، عن خالص التحيات لشعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية الشقيق الذي عززت منجزاته العظيمة في كل المجالات موقف وطنه على الساحة الدولية ، وجعلت بلده عاملاً هاماً من عوامل السلم والتعايش السلمي في أوروبا .

وبفضل ميلاد أول دولة اشتراكية في العالم قبل ٧٠ سنة ، بزغت علاقات دولية من نوع جديد ، مع ظهور حاجة موضوعية الى التعايش السلمي فيما بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة . وقد اتسم التاريخ العالمي على مدى العقود السبعة الماضية ، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، بالنضال الشديد والمعقد من أجل السلم والتعايش السلمي في العالم . وفي أعقاب السنوات العاصفة للحرب الباردة ، والمحاولات المبذولة في السنوات الأخيرة لإحياء مناخ الحرب الباردة الذي يهدد بدفع الجنس البشري الى حافة الغناء النووي ، لم يسبق أن كانت تطلعات الأمم الى العيش في سلم وتعايش سلمي أقوى مما هي عليه اليوم .

إن التعايش السلمي قانون موضوعي لعصرنا هذا . فنحن نعيش اليوم في عالم متكافل ، تواجه فيه الدول ، تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية ، مجموعة من المشاكل الرئيسية الملحة التي لا يمكنها أن تحلها بنفسها . وفي عالم من هذا النوع يصبح الحوار بدلاً من المواجهة ، والتعاون بدلاً من العداء اتجاهها ضرورياً في عصرنا هذا ، من أجل تحقيق التعايش السلمي فيما بين البلدان ذات النظم الاجتماعية السياسية المختلفة .

وفي الوقت الراهن نشهد تطوراً يبشر بالأمل في الوضع العالمي ، في اتجاه الحوار والتعايش السلمي . وقد أعطى الأمين العام غورباتشوف ومبادراته المعروفة دفعة قوية لعملية تخفيف حدة التوترات ، وتقليل خطر الحرب النووية ، وتعزيز السلم والأمن العالميين . ويشكل الاتفاق السوفياتي الأمريكي الأخير بشأن التخلص من القذائف

المتوسطة المدى ، وعقد لقاء القمة الثالث هذا الخريف بين الأمين العام غورباتشوف والرئيس ريفان ، خطوة هامة الى الامام على الطريق المؤدي الى تخفيض خطر الإبادة النووية وتحسين المناخ السياسي الدولي . كما أن الاجتماع بين هونيك رئيس الجمهورية الديمقراطية الالمانية وهلموت كول مستشار جمهورية المانيا الاتحادية وقرّ دفعة جديدة في المعنى الرامي الى إقامة علاقات على أساس الحوار والتفاهم والتعاون بين الدولتين الالمانيتين ، تماثيا مع روح الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥ ، التي تأكدت مرة أخرى في مؤتمر استكهولم الذي عقد في عام ١٩٨٦ .

ورغم تلك البوادر المشجعة التي حسّنت الى حد ما من الوضع العالمي بمفئة عامة ، فإن العوامل المولدة للتوتر ما زالت قائمة . وبتكشيف سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي على الأرض وفي الفضاء على أمل استعادة التفوق العسكري المفقود ، فإن تلك القوى الأشد دعوة للحرب ، القوى التي تصبو الى ماض لا يمكن استرجاعه تاريخيا ، ما زالت تمثل تحديا للبشرية .

وفي وجه هذه المخططات والافعال الخطيرة ، يتحتم على كل دولة أن تشاير في العمل بحزم على حماية السلم وبناء التعايش السلمي .

ولم يسبق قط أن شهد العالم مثل هذا التحرك الشامل من أجل السلم العالمي الذي حدث في السنوات الاخيرة . وقد أصبحت حركة عدم الإنحياز ، ولاء منها لمثلها العليا ، عنصرا هاما في هذا النضال . كما لم يحدث من قبل أن اجتذبت المبادرات التي تستجيب لمتطلبات العصر النووي وعمر الفضاء ، والتي وضعت من منطلق إحساس رفيع بالمسؤولية تجاه مصير الجنس البشري ، مثل هذا القبول والتأييد الفوريين الواسعين من جانب المجتمع الدولي . وأشير هنا الى نداء هراري الصادر عن مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز ، والإعلان المشترك الصادر عن رؤساء دول أو حكومات الهند والسويد واليونان وثنزانيا والمكسيك والأرجنتين ، وإعلان نيودلهي بشأن مبادئ عالم خال من الأسلحة النووية والعنف . ويحضرني أيضا البرنامج الشامل الذي وضع في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بهدف التخلص من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل

قبل دخول الجنس البشري الالف الثالثة ، علاوة على ما صدر بعد ذلك من مبادرات تستهدف ترجمة هذا البرنامج الى واقع ملموس ، والمبادرة المتعلقة بنظام دولي شامل للأمن ، المطروحة في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، وإعلان فلاديفوستوك الصادر في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ عن الامين العام غورباتشوف بشأن إقامة نظام للسلم والامن في آسيا والمحيط الهادئ ، والمبادرة الخاصة بتوقيع معاهدة لعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيما بين دول آسيا والمحيط الهادئ ، والمقترحات الرامية الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في افريقيا والبحر الابيض المتوسط واسكندنافيا وجنوب المحيط الهادئ ، وجنوب شرقي آسيا وشبه الجزيرة الكورية .

وأحدثت قوى السلم ، بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها ، أثرا حاسما على جو الحوار والانفراج في العالم . وتتطلب الحالة الراهنة جهدا جديدا من جانب المجتمع الدولي بغية توطيد المكاسب المحرزة على الطريق الطويل المؤدي الى سلم راسخ فسي كوكبنا ومواصلة البناء على أساسها .

ان السلم شرط مسبق لا غنى عنه لتحقيق التنمية ، إلا أنه مادام الفقر والتخلف قائمين في هذا الكوكب ، فمن المتعذر تغاضي عدم الاستقرار . وفي الوقت الراهن ، تعمف بالاقتصاد العالمي ، وعلى وجه الخصوص اقتصادات البلدان النامية ، معوقات خطيرة للغاية . ولاتزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع باطراد ، إذ يبلغ دخل الفرد في البلدان المتقدمة النمو ١٢ ضعفا ما هو عليه في البلدان النامية . وتتجاوز الديون الخارجية للأخيرة تريليون من دولارات الولايات المتحدة . وقد انخفضت اسعار السلع الأساسية الى أدنى مستوى لها في السنوات الـ ٥٠ الماضية . وتعاني موازين المدفوعات من عجز شديد . وتقف العديد من البلدان النامية على حافة الانهيار الاقتصادي ، الذي لا بد وأن يؤثر في عالمنا المترابط تأثيرا كبيرا على النظام الاقتصادي العالمي بأسره . وفي ضوء هذا الوضع ، يجب أن توضع الأولويات في الدورة الثانية والأربعين على أساس تحقيق الأهداف الطويلة الأجل ، ألا وهي اصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل المضي قدما نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ووضع نظام دولي للأمن الاقتصادي ، وتلبية الاحتياجات الملحة ، مثل القضايا الملتهبة للديون والاموال والتمويل ، علاوة على التجارة . وكل هذا يتطلب من المجتمع الدولي ، وخاصة من البلدان النامية ، عملا يتسم بالوحدة والعزيمة .

وحيثما بدأ نسيم الحوار والانفراج العليل يبدد الشبح المخيف لوقوع كارثة نووية في مختلف مناطق العالم ، قامت عقبات رئيسية تعترض جهود الأمم الرامية الى تجميع قواها من أجل أن تسوي معا ، من خلال الحوار ، المشاكل التي تواجه بلداننا منفردة ومناطق بأكملها . فالدول التي اعتادت على اعتبار أجزاء مختلفة من العالم "فناء خلفيا" لها و "مناطق مصالح حيوية" بالنسبة لها تزيد من معونتها لعملائها

وتقوم بأعمال ترمي الى تقويض ومعارضة كفاح الشعوب من أجل تحقيق استقلالها وصيانتها ، مثل الحصار الاقتصادي وحظر التصدير والعزل السياسي ، الأمر الذي يضر بالسلم والاستقرار في مختلف مناطق العالم .

وفي الجنوب الافريقي ، لا يزال نظام الفصل العنصري الواثق من حماية بعض القوى الامبريالية والرجعية له مستمرا بتعننت ، وهو يعاني غمص الموت ، في قمعه الدموي لكفاح شعب جنوب افريقيا ، تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ولكفاح شعب ناميبيا ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وفي الوقت ذاته يرتكب نظام بريتوريا أعمالا عدوانية مزعومة للاستقرار ضد البلدان المجاورة ، وعلى الأخص ضد انغولا وموزامبيق . واليوم أكثر من أي وقت مضى ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم للنضال العادل الذي يخوضه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة أقوى قدر من الدعم والتأييد الحازم بغية التوصل في أقرب وقت الى استئصال شائفة الفصل العنصري ، الذي يلطخ جبين الحضارة الانسانية .

وفي امريكا الوسطى ، اجتازت جمهورية كوبا - الدولة الثورية الاولى في نصف الكرة الغربي - مشقات ومحنا لا تحصى بسبب المعارضة الشديدة من اعدائها ، وحققته منجزات عديدة في جميع المجالات . ولاتزال الثورة في نيكاراغوا والسلفادور تقف صامدة على ترابها وتنمو مع مرور كل يوم . وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها نيكاراغوا ومجموعة كونتادورا وفريق دعم ليما ، أحرز تقدم هام في عملية احلال السلم في المنطقة بالتوقيع على وثيقة اجراءات اقامة سلم وطيد ودائم في امريكا الوسطى في مؤتمر قمة دول امريكا الوسطى الخمس . وتعتبر هذه الوثيقة الهامة عن التطلعات الصادقة لشعوب تلك المنطقة الى السلم ، وعن الاتجاه العام للوضع العالمي حاليا .

ولا يزال التوتر سائدا في الشرق الاوسط نتيجة لسياسات اسرائيل العدوانية والتوسعية . ونحن ندين هذه السياسات ونعرب عن تأييدنا القوي لكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى من أجل إعمال حقوقها الوطنية الاساسية واستعادة الأراضي العربية المحتلة . ومن أجل التوصل الى حل مبكر شامل

وعادل لهذا الوضع الاقليمي ، لابد من عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط دون تأخير بمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الحرب بين ايران والعراق ، المستعرة منذ عدة سنوات ، تنزل خسائر جسيمة بالبلدين . واننا نكرر رغبتنا في أن نرى وضع حد مبكر لهذه الحرب بين الدولتين العضوين في حركة عدم الانحياز عن طريق المفاوضات السلمية ، ونحن نؤيد الجهود الدولية الرامية الى مساعدة هذين البلدين على ايجاد حل سياسي عادل يقوم على أساس احترام المصالح المشروعة لكلا البلدين ، ويؤدي الى السلم والاستقرار في تلك المنطقة وفي العالم . واننا نعرب عن قلقنا ازاء استفلال بعض القوى لهذا الوضع في الخليج من أجل تعزيز وجودها العسكري هناك ، مما يزيد من حدة التوتر في المنطقة ويجعلها متفجرة . ويجب وقف هذه الاعمال فورا .

وبفشل الحرب غير المعلنة التي تشن ضد الشعب الافغاني ، وبسبب الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة الافغانية لتنفيذ سياسة الوفاق الوطني والبحث عن حل سياسي للمشاكل التي تكتنف افغانستان ، تمر الحالة هناك بتطورات هامة . ونحن نؤيد تماما الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية من أجل اقامة حوار مفتوح في جميع ارجاء البلاد من أجل تحقيق الوفاق الوطني ، علاوة على تاييدنا للاتفاق السوفياتي - الافغاني بشأن سحب القوات السوفياتية من افغانستان ضمن اطار حل سياسي للحالة التي تكتنف افغانستان ، على أساس وقف كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الافغاني ، وعلى أساس احترام استقلال ذلك البلد وسيادته . ونحن ندين كل عمل مناوئ لهذا التطور .

وتؤيد فييت نام المبادرة البناءة والمنصفة والمعقولة التي اتخذتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الرامية الى تحقيق اعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية وسيادية ، ولاسيما ما يتعلق منها بتخفيض القوات العسكرية وعقد محادثات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية .

ونحن نكنّ تقديراً بالغاً للاتفاق بين الهند وسري لانكا ، ونرحب بامهام الهند في أعمال السلم والتنمية في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم .  
ونود من هذا المنبر أن نؤكد من جديد تأييد شعب فييت نام القوي لشعب بورتوريكو وشعوب الاقاليم المقيمة الاخرى التي تكافح من أجل الاستقلال والحريّة ، ولشعب الصحراء الغربية في نضاله من أجل تقرير مصيره ، ولشعب قبرص في نضاله من أجل صون استقلال وطنه وسيادته ووحدته وسلامته الاقليمية . واننا نؤيد المبادرات الرامية الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة من أجل ايجاد حل سياسي لمسألة قبرص .



إن شعبنا يتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب كاليونيا الجديدة ويؤيده ، وهو الشعب الذي يناضل ، بقيادة جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني ، من أجل إعمال حقه في العيش باستقلال وحرية . ويعتبر الاستفتاء الذي أجري مؤخرا في ظروف نعرفها جميعا عائقا لبلوغ هذا الحق المقدس .

على مدى الأعوام الأربعين الماضية ، بينما كان العالم ينعم بأطول فترة من السلم في هذا القرن ، كانت منطقة جنوب شرقي آسيا مسرحا لاوسع الحروب وأطولها وأشدها ، ورغم أن هذه الحروب قد انتهت الآن ، ما زالت هذه المنطقة من العالم محرومة من السلم والاستقرار . ونتيجة لهذا ، فإن شعوب المنطقة تحتاج حاجة ماسة الآن أكثر من أي وقت مضى ، كما أن مصالحها الجوهريّة تدعو إلى أن يكفل لها إطار من التعايش السلمي لن تسوده بعد الآن المواجهة ، وتسوى فيه المشاكل عن طريق المفاوضات السلمية وعلاقات حسن الجوار القائمة دون تدخل خارجي .

إن البحث عن حل سياسي للمشكلة الكمبوتشية وجعل جنوب شرقي آسيا منطقة يسودها السلم والاستقرار والتعاون يشكلان هدفين هامين من أهداف السياسة الخارجية لفييت نام . وقد قدمت فييت نام مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، العديد من المقترحات التي تنم عن حسن النوايا بغية التوصل دون إبطاء إلى حل سياسي منصف ومعقول لمسألة كمبوتشيا على أساس كفالة استقلال الشعب الكمبوتشي وسيادته ومعالجته الوطنية ، وهو حل يكفل ألا تهر أبدا بعد الآن أرض حضارة أنفكور العظيمة بكابوس الإبادة الجماعية التي اقترفها نظام بول بوت ، ويرسي إطارا لتحقيق سلم واستقرار دائمين في جنوب شرقي آسيا . وقد أعلنت فييت نام أنها مستعدة لارسال قوات طوعية لمساعدة الشعب الكمبوتشي في نضاله المشترك ضد الاستعمار والامبريالية من أجل تحقيق الاستقلال والحرية للبلدين . ويؤسفنا أن نقول إننا لم نلق حتى الآن أي استجابة لجهودنا السلمية وحسن نوايانا .

إن محاولة تسوية المسألة الكمبوتشية دون ربطها بحل القضية الأكثر شمولاً المتمثلة في تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، إنما يعني حل جانب واحد من المشكلة ، وستفتقر التسوية الى المضمون . فتاريخ كفاح شعوب الهند الصينية الثلاثة يظهر أن سلم هذه الأمم الثلاث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وفي بحر السنوات الأربعين من الحرب في الهند الصينية ، عقدت ثلاثة مؤتمرات دولية من أجل وضع نهاية للحرب ألا وهي ، مؤتمر جنيف المعني بالهند الصينية في عام ١٩٥٤ ، ومؤتمر جنيف المعني بلاوس في عام ١٩٦٢ ، ومؤتمر باريس المعني بفييت نام في عام ١٩٧٣ . بيد أنه بعد كل مؤتمر من هذه المؤتمرات ما كانت تنتهي حرب حتى تبدأ حرب جديدة ، لأن هذه المؤتمرات كانت تحسم الحرب ولكنها لا تفتح إطاراً للتعايش السلمي في جنوب شرقي آسيا . وإذا أريد كفالة سلم دائم ومستمر في المنطقة لا بد أن ترتبط تسوية مسألة كمبوتشيا بإيجاد حل لمسائل السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

إن الرغبة في فرض موقف طرف على الطرف الآخر أمر غير منصف ولا واقعي . ولقد سار حتى الآن موقفان ونهجان متعارضان فيما يتصل بقضايا كمبوتشيا والسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . فالطرف الآخر يطالب بأن تسحب فييت نام قواتها من كمبوتشيا ، بينما تصر بلدان الهند الصينية على إزالة زمرة بول بوت التي مارست الإبادة الجماعية . ومع النمو المطرد لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، أعلنت بلدان الهند الصينية الثلاثة أن القوات الفيتنامية ستسحب بكاملها في عام ١٩٩٠ ، إذا لم يمكن التوصل الى حل سياسي للمسألة الكمبوتشية . وفي كل عام منذ ١٩٨٢ ، سحبت فييت نام ، بالتشاور مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية جزءاً من قواتها الطوعية ، وقبل نهاية هذا العام ستحدث عملية انسحاب جزئي هامة ، وستتم للمرة الأولى بوجود مراقبين أجانب . وقد أعلنت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية عن سياستها القائمة على المصالحة الوطنية ، وهي بموجبها على استعداد لمقابلة المجموعات الأخرى من الخمير وزعمائهم ، باستثناء المجرم بول بوت وأعدائه المقربين ، من أجل إجراء مناقشات بشأن المصالحة الوطنية على أساس ألا تتكرر أبداً كارثة الإبادة الجماعية ، ومن أجل ضم الصفوف مع كل

أفراد الشعب في الزود عن البلد وإعادة بنائه في سلم واستقرار . هذه سياسة طويلة الأمد وأساسية تستهدف توحيد جميع الكمبوتشيين في السعي إلى بناء كمبوتشيا مستقلة ومسالمة وغير منحازة تقيم علاقات ودية مع البلدان المجاورة لها . وفي نفس الوقت يصر الطرف الآخر على المطالبة بأن تسحب فييت نام قواتها وتقبل باقتراح النقاط الثماني الذي يستهدف في الواقع إعادة نظام بول بوت الذي مارس الإبادة الجماعية تحت ستار "الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية" . إن الحل العادل يجب أن يحترم مواقف الطرفين . فالمبادرات المغيدة بالنسبة لطرف ولكنها ضارة بالنسبة للطرف الآخر والتي تؤيد طرفاً ضد الآخر لا يمكن إلا أن تعرقل التسوية السلمية للقضايا المتعلقة بكمبوتشيا وبالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وفي ظل وضع كهذا ، سعت بلدان الهند الصينية الثلاثة ، مع قلة أخرى من البلدان في المنطقة ، سعياً لا يكل للخروج من هذا الطريق المسدود ، ضمن محاولاتها الدؤوبة في البحث عن حل سياسي لمسألة كمبوتشيا ومن أجل إقامة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وفي تموز/يوليه الماضي ، اتفقت فييت نام واندونيسيا ، بوصفهما ممثلتين لبلدان الهند الصينية والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على التوالي ، على إقامة "حفلة كوكتيل" ، وكان المفهوم أنها ستكون اجتماعاً غير رسمي للطرفين في كمبوتشيا على قدم المساواة ، دون شروط مسبقة ودون أي لافتة سياسية ، على أن تدعو اندونيسيا ، في مرحلة لاحقة ، البلدان المعنية الأخرى ، بما فيها فييت نام ، إلى الاشتراك فيها . كما اتفقتا على أن يدعى الفريق العامل المشترك من جديد إلى الاجتماع في أقرب وقت مستطاع لمناقشة مشاكل كمبوتشيا والسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وقد أعربت جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن تقديرهما وتأييدهما للاتفاقات الأنفة الذكر بين فييت نام واندونيسيا . وترى بلدان الهند الصينية الثلاثة أنه في "حفلة الكوكتيل" الأنفة الذكر ، يجب أن تتخذ مواقف جميع الأطراف كأساس للمناقشة . ويمكن القول بأن الشعاع الأول للأمل بدأ يبرغ .

إن الاتفاقات التي تحققت بين فييت نام واندونيسيا قد فتحت إمكانية حل مشاكل كمبوتشيا والسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، على أساس المساواة واحترام مصالح كل الأطراف المعنية ودون أي شروط مسبقة . ويجب ألا تُفوت هذه الفرصة إذا أريد إيجاد حل منصف ومعقول لمشاكل جنوب شرقي آسيا وكمبوتشيا تمثيا مع القرار الصحيح الخاص بجنوب شرقي آسيا ، الذي اتخذته القمة السابعة لمؤتمر حركة عدم الانحياز في نيودلهي وأكدت عليه مجددا في مؤتمر قمته الثامن في هراي ، ومع الاتجاه العام للحالة العالمية والإقليمية .

وهذا بالتحديد هو السبب في أن هذه الاتفاقات قوبلت بترحيب سريع واسع النطاق من جانب الرأي العام . لقد أعلنت جمهورية كمبوتشيا الشعبية استعدادها للدخول في محادثات مع المجموعات المعارضة ، وإن البيان الذي أدلى به الأمير سيهانوك يوم ١٨ أيلول/سبتمبر الماضي المتعلق باجتماع عُقد مع الجوانب المعارضة في كمبوتشيا لا يتماشى مع سياسة جمهورية كمبوتشيا الشعبية الخاصة بالتمالح الوطني فحسب ، وإنما يتمشى أيضا مع الاتفاق المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ بين فييت نام واندونيسيا .

إن فييت نام وسائر دول الهند الصينية تعتبر الاتفاقات المبرمة بين فييت نام واندونيسيا اتفاقات مبرمة بين بلدان الهند الصينية وأعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) سعيا إلى تسوية سياسية لمسألة كمبوتشيا وإلى السلم والامتقرار في جنوب شرقي آسيا . ولذلك لا يجوز أن تكون هناك تفسيرات مغايرة تستهدف تحقيق نفع لطرف من الأطراف ، وإنما يجب على الأطراف المعنية أن تحترم هذه الاتفاقات وتنفذها ، وإلا أصبح من المستحيل إعطاء أي اتفاق مستقبل أية مصداقية . ومن المؤسف أن بعض القوى الموجودة داخل المنطقة وخارجها تحاول التقليل من شأن هذه الاتفاقات في الوقت الحاضر وتعرقل تنفيذها ، وتعميق الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية ، الأمر الذي يتعارض مع التطلعات المشروعة لشعب كمبوتشيا وسائر شعوب المنطقة .

ونود أن نحتضن هذه الفرصة لنشكر مخلصين البلدان والمنظمات والأفراد الذين أسهموا في تهيئة أوضاع جديدة في جنوب شرقي آسيا مواتية لإجراء حوار في المنطقة ، ونطلب إليهم مواصلة بذل أقصى جهودهم لتعزيز القيام بحوار موضوعي بغية الوصول إلى تسوية سياسية لمشكلات كمبوتشيا والسلم والامتقرار في جنوب شرقي آسيا .

ونحن نقدر غاية التقدير الجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام ، بمفتته الشخصية ، لتشجيع الحوار بين مجموعتي الدول في المنطقة ، ونأمل في أن يواصل جهوده في ذلك الاتجاه .

وفيما يتمل بالبحث عن تسوية سياسية لمشكلات كمبوتشيا والسلم والامتقرار في جنوب شرقي آسيا ، فإن علاقات المداقة والتعاون بين جمهورية فييت نام الاشتراكية

وجمهورية الصين الشعبية ستؤدي دورا هاما للغاية . والشعب الفيتنامي حريص غاية الحرص على الصداقة التقليدية التي تربطه بالشعب الصيني . وقد اعتاد الشعبان على أن يتحد كل منهما مع الآخر ويؤيد كل منهما الآخر في معيها الثوري من أجل الاستقلال الوطني والاشتراكية . كما أن تطلعات كلا الشعبين وكذلك مصالح كلا البلدين في الأجل الطويل لا يتعارض بعضهما مع البعض . وفييت نام ، التي ترغب في إعادة العلاقات الطبيعية مع الصين ، لا تفتأ تكرر التعبير عن استعدادها للتفاوض مع الصين في أي مكان وأي وقت وعلى أي مستوى تشاء ، لتسوية الأمور الموضوعية في علاقاتهما المتبادلة ، وكذلك المسائل ذات الأهمية للبلدين ، من أجل تحقيق السلام والصداقة والتعاون بين الشعبين وبين شعوب جنوب شرقي آسيا وشعوب آسيا والمحيط الهادئ .

وإن للولايات المتحدة دورا هاما تؤديه لضمان السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وشعب فييت نام على استعداد لبدء صفحة جديدة من التاريخ ولتيسير تنمية علاقات الصداقة والتعاون بين الشعبين . ولقد هيأت الزيارة الأخيرة التي قام بها الجنرال جون فيسي المبعوث الخاص للرئيس ريفان إلى فييت نام ، بالإضافة إلى التفهم الذي أمكن التوصل إليه ، مناخا مواتيا لتسوية الشواغل الإنسانية للجانب الفيتنامي والجانب الأمريكي على حد سواء .

إن التاريخ يواجه إنسان اليوم بمسؤولية ثقيلة لا يمكن التهرب منها - وهي كيفية إرماء أسس تمهد طريق التنمية في سلم وصداقة وتعاون بين جميع الدول في الأعوام الباقية من هذا القرن والأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين . وللقيام بتلك المهمة السامية ، ليس هناك بديل عن الحوار والتعاون بحسن نية . ونأمل في أن تسود هذه الروح ، لا في تسوية المسائل الدولية والإقليمية فحسب ، بما في ذلك تلك المتعلقة بجنوب شرقي آسيا ، وإنما أيضا في أعمال هذه الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

السيد اسيفيدو - بيرالتا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أبدأ بياني بتهنئتك ، سيدي الرئيس ، بمناسبة الشرف الذي أوليتموه بإدارة بانتخابكم لهذا المنصب السامي الخاص بإدارة أعمال الجمعية العامة ، التي تعقد دورتها الثانية والأربعين في مناخ من آمال كبار يعلقها العالم نتيجة لحجم المشاكل التي تهم الإنسانية وللدinاميات التاريخية التي تؤثر بشكل خاص على أجزاء معينة من العالم ، حيث وصلت المواجهة الايديولوجية والسياسية والعسكرية إلى أبعاد بالغة الخطورة ، بل ومساوية أحيانا .

إن السلام مفتاح الشواغل التي نتشارك فيها جميعا . وأصدق مثال على ذلك هو ذلك الذي ضربه الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي يستحق منا كل تقدير واحترام لتفانيه الدائب من أجل البحث عن وسائل سلمية لحل نزاعات صعبة حقا . ونحن نعرب عن هذه المشاعر بكل إعجاب وامتنان .

إن السلام مفتاح مميرونا كجنس بشري وكأمم منفردة . والواقع أنه في هذه المرحلة من التاريخ لم يعد ممكنا أن نميز تمييزا واضحا بين البشرية ككل وبين كل عنصر من العناصر التي تتكون منها ، مهما كان هذا العنصر صغيرا من الناحية الجغرافية أو السياسية .

ولفترة طويلة ، ومع أن هذا لم يكن شيئا مثاليا ، تمكن الافراد والشعوب من أن يعيش بعضهم بعيدا عن البعض الآخر ، وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل والنزاعات الداخلية التي يفلب عليها الطابع المحلي . أما اليوم فلم يعد هذا ممكنا . فلا يمكن لنا التكلم الآن بواقعية ، حتى عن الصراع بين الشرق والغرب أو الصراع بين الشمال والجنوب . فقد غدا عالم اليوم مترابطا ترابطا أساسيا ، بحيث بات من الواقعي أكثر من أي وقت مضى أن نذكر قول جون دون بأنه عندما يدق الناقوس فإنه يدق للجميع . إلا أنه عندما تدق النواقيس لسبب طيب وفي الوقت المناسب ، فإن من حقنا عندئذ أن نشترك في شعور مشروع بالفبطة .

وفي أمريكا الوسطى ، وبعد سنوات من رنين الأجراس المعلننة عن الموت والخوف والظلم وعدم التفاهم ، نسمع الآن صوتا آخر يعطينا الأمل القوي في أننا لو بذلنا الجهود الضرورية بالروح المناسبة ، فسوف نحقق ذلك السلام الذي سيعني بقاءنا كأمم حرة . وهذا هو الأمر الذي تطالب به شعوبنا ، والذي تحاول حكوماتنا تحقيقه ، على أساس من إيمانها بالديمقراطية الحقيقية القائمة على المشاركة والتعددية والوحدة\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لغوايلا (بوتسوانا) .



وفي ٧ آب/أغسطس ، قام الرؤساء الخمسة في أمريكا الوسطى بعمل جريء ومُدروس وبعميد النظر إذ وقَّعوا اتفاقا تاريخيا ، ليس لمجرد تناوله على نحو عملي عميق لمشاكل بالغة الخطورة ، ولكن لأنه يمثل أيضا أول تعبير - منذ تحقيق الاستقلال في ١٨٢١ عندما أنجز عمل بطولي مماثل - عن التزام مشترك لا يتجزأ يشكل بداية إحساس جديد بالانتماء إلى أمريكا الوسطى . وليس ذلك كلاما بلاغيا بل هو أمر عملي لأنه سيؤدي كما نأمل إلى تعزيز لا يتجزأ لمستقبلنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي .

إن الوثيقة التي أشير إليها تحمل عنوانا يبين الروح التي تعبّر عنها ، وهذا العنوان هو "إجراءات لإقامة سلام راسخ ودائم في أمريكا الوسطى" . وهذه الوثيقة المعروفة باسم اسكويبولاس الثانية تمثل برنامجا لتحقيق سلم حقيقي وراسخ ودائم . ولذلك يصر الرئيس دوارتي الذي لعب دورا حاسما في صياغة روح ونطاق هذه الوثيقة على التكلم عن السلم والعمل من أجل السلم وإجراء الحوار بشأن تحقيق السلم . إن عظمة هذا الإنجاز المشترك لشعوب وحكومات أمريكا الوسطى تنبع من حقيقة مؤداها أننا تغلبنا على عقليات الحرب التي فرضتها علينا قوى أيديولوجية خارجية ، ووصلنا إلى مفهوم واضح للسلم الذي يقوم على الاحترام والأمن والثقة المتبادلة .

بيد أننا لسنا ساذجين . إننا نفهم جيدا المخاطر والشراك الكبيرة التي يظعها أعداء الديمقراطية في الداخل في طريقنا ، ومع ذلك لا يمكننا أن نفرق أنفسنا في التشاؤم المعطوق ، فنحن نرغب حقا في السلام ونناضل من أجل تحقيقه يوما بعد يوم ، منفذين أحكام اتفاق اسكويبولاس الثانية ومعتمدين في إطار بلدنا جميع التدابير التي من شأنها أن تجعل من الممكن إدخال الجماعات غير النظامية في الحياة الديمقراطية . إن هذا لن ينقش الأحكام الدستورية التي وضعها شعب السلفادور لنفسه بحرية وفي مناخ من الحياة السياسية السلمية التي تقوم على الاحترام والتعددية وتوفير الضمانات .

إن السلام قريب المنال .

وكان علينا في السلفادور أن نقاوم العدوان الفادر والمنظم والعنيد . وفي البداية حاربنا وحدنا ببطولة ضد الانقضاضات الإقليمية التي هددت ، ولاتزال تهدد ،

(السيد امسيفيدو -  
بيراالتا ، السلفادور)

حياتنا المؤسسية وراث شعبنا الذي أقمناه على مدى عقود كثيرة من الجهد الوطني المشاهر . وبدأ العالم تدريجيا يعترف بالطبيعة الديمقراطية لنضالنا . ومنذ عام ١٩٨٠ خضنا طريقا صعبا مليئا بالعقبات ، وعلى هذا الطريق أقام شعبنا وحكومتنا الشرعية مجموعة من الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعززت بطريقة تجعلنا نضمن أن للديمقراطية جذورا عميقة في أرضنا .

ولهذا فقد التخريب في السلفادور العلة التاريخية لوجوده . وفي ١ حزيران/يونيه أكملت حكومتنا عملية مكثفة وأبلغ الرئيس دوارتي الأمة في خطابه السنوي بإنشاء إطار مؤسسي نهائي وحاسم لتعزيز المناخ اللازم من الضمانات التي تجعل من الممكن إشراك المتمردين في إطار اجتماعي وقانوني عادل وديمقراطي حقا . ويتكون هذا الإطار من قوانين تعزز حكم القانون ولا تسمح بذرائع أو بالرفض أو التحدي .

لم تعد هناك حالة طوارئ . يوجد إطار متجدد للعدالة يمكن ، إذا ما أضيف إليه قانون العفو الذي سيمن قريبا ، أن يلبي كل الطموحات من أجل الحرية . لقد وضع بالفعل نظام للإصلاح الزراعي . وهناك تسجيل للنخبين مضمون ويمكن الاعتماد عليه . ومن المقرر أن تجري الانتخابات في عام ١٩٨٨ لدعم النظام ، وهناك قبل كل شيء تصميم من الشعب والحكومة على تحقيق أهدافهما بإخلاص .

ولهذه الأسباب ، ولتأكدنا من أنه لا يمكننا أن نلبي متطلبات السلم والديمقراطية إلا عن طريق الإصلاح الداخلي ، فقد تعهدنا باحترام جميع التزاماتنا بموجب اتفاقية اسكويبولاس الثانية . ولهذا السبب وبهذا المعنى ، لا بد أن يقبل المتمردون بشكل نهائي خطة اسكويبولاس وأن يعودوا إلى الحياة الديمقراطية والمدنية بشكل نهائي .

كان سكان السلفادور روادا للحرية منذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨١١ عندما انطلقت من أجل الحرية أول ميحة في أمريكا الوسطى في مدينة سان سلفادور . وفي الوقت نفسه كنا روادا للوحدة . وفي ظروف مليئة بالتحديات التي لا حصر لها ، وضعنا القدر في طليعة المدافعين عن الحرية . ونحن نقبل ذلك التحدي بإحساس بالمسؤولية .

ونفي بالتزامنا بشمن باهظ ، ولكننا نوقن من أن مساعينا ستؤتي ثمارا لن يجنيها شعبنا وحده ولكن بالمثل الشعوب الأخرى في المنطقة التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا .

كان على حكومتنا أن تحارب على جبهات كثيرة ، وطنية ودولية . وقد ظهرت الجهود التاريخية لحكومة بلادي وتشبثها تحت رثامة الرئيس خوسيه نابليون دوارتي في مجموعة من التدابير والانجازات ، تبدأ من النضال من أجل احترام حقوق الإنسان ، إلى حرية التعبير السياسي الكاملة لجميع القوى المتضمنة في العملية القانونية السلمية ، ومن البرنامج الواسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الأغلبية الفقيرة في المجتمع ، إلى تعزيز الإحساس الجديد بالمواطنة وهو إحساس ينطوي على الاجتهاد ويتطلب الحذر ولكنه في الوقت نفسه متمم بالغيرية ومفعم بالشعور بالتضامن ، ومن التنمية التقدمية لمؤسساتنا الديمقراطية إلى القضاء المنظم على كل بقايا الفاشية التي تغفلت في مختلف المستويات في الدولة وفي النظم الاجتماعية في البلاد .

إن حقوق الإنسان وحرية التعبير بأوسع معانيها تحظى باهتمام خاص للرئيس دوارتي . إن تعزيز وتقوية جميع السياسات التي تستهدف حماية حقوق الإنسان يوضحان اتجاه السلفادور والتزامها ، لأننا نعتقد أن التمتع بحقوق الإنسان واحترام هذه الحقوق هما أساس الديمقراطية في السلفادور .

هذا الجهد الهائل الذي يقوم به الشعب بأمره يضعنا وجها لوجه أمام أخطر التحديات وأكثرها إلحاحا ، ألا وهو بناء السلم على الأساس الوحيد الممكن ، ألا وهو الديمقراطية ، لأن الديمقراطية هي مفتاح السلام . هذه حقيقة واضحة لا تقبل الجدل ، ولا يمكن التفاوض بشأنها أو التقليل من قيمتها أو تشويبها .

(السيد اسيفيدو -  
بييرالتا ، السلفادور)

ومن هنا فإن ذلك الحوار من أجل السلام الذي دعا الرئيس دوارتي الى بدئه مع المتمردين يوم الاحد القادم ٤ تشرين الاول/اكتوبر في مقر البعثة البابوية في سان سلفادور ، هو حوار يتفق مع اعلان اسكيبولاس الثاني ، وهو حوار يتوق اليه بشدة شعب السلفادور وتؤيده جميع الشعوب الحرة في العالم . إنه حوار يتم في إطار ديمقراطية نشطة وجادة وراسخة ويأخذ في الحسبان كل اتجاهات التفكير حتى المتطرفة منها ، شريطة أن يحترم الجميع حكم القانون والقواعد العامة التي تستند اليها أي عملية حقيقية للتعايش الاجتماعي .

لقد وضعت حكومة السلفادور كل أوراقها على الطاولة . وانطلاقا من نفس القناعة ومن نفس الحرص الذين وقّع بهما على اعلان اسكيبولاس الثاني ، فإن الرئيس دوارتي بوصفه أحد المهندسين الرئيسيين الذين وضعوا ذلك الاعلان ووقعوه ، سوف يتباحث مع المتمردين الذين قبلوا صراحة مضمون هذه الوثيقة ونطاقها . والإطار الحالي للحوار مع هذه الجماعات واضح ، فسوف يجري الحديث عن السلام لا عن الحرب . وسوف يتجه الجهد الى تعزيز العملية الديمقراطية لا الى اشاعة القلاقل . وتلك هي روح ونفس الوثيقة التي وقّع عليها رؤساء أمريكا الوسطى بكل ما أنطوت عليه نفوسهم من أمل وواقعية . وهذا هو الهدف الذي يرمي اليه الرئيس دوارتي وحكومته ، وهو هدف يتمشى تماما مع رغبات كل أبناء السلفادور .

إن السلام وشيك . وفي إطار ذلك المنظور الشامل ، ورغبة في ضمان تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان اسكيبولاس الثاني ، سعت بلادي منذ البداية الى ضمان تناول المشكلات القائمة في منطقتنا بطريقة شاملة وآنية ومتعددة الاطراف وقابلة للتحقق ومقبولة من الجميع .

إن مثل هذا النهج لا بد أن يكون شاملا لان التوصل الى اتفاقات مستقرة وفعالة يقتضي أن تؤخذ في الحسبان لا الجذور المعقدة للصراع فحسب ، بل وآثاره الحالية أيضا . فما كان يمكن أن يكون في الماضي مسألة داخلية بحتة قد اكتسب أبعادا دولية ، ومن المستحيل الاستمرار في الإصرار على طابعه الاصلي الداخلي .

ويجب أن تكون الاتفاقات متزامنة ، لأنه إذا أريد للنهج الشامل للوثيقة أن يكون فعالا ، على ضوء الطبيعة الشاملة غير القابلة للتجزئة للمسائل المعنية ، فلا بد من تنفيذ الاتفاقات وفقا للجدول الزمني الذي حددته الحكومات الموقعة عليه أو ، بالنظر الى طبيعة التدابير التي يتعين اتخاذها بايقاع أساسي منظم إذا لم تكن هناك مواعيد زمنية محددة سلفا .

ولابد أن تكون الاتفاقات متعددة الاطراف ، لأن جميع حكومات أمريكا الوسطى - دون استثناء أو ذريعة - ملتزمة بايجاد حلول وبتعزيز الالتزامات بروح من المسؤولية والاخلاص .

ويجب أن تكون الاتفاقات قابلة للتحقق ، لأن اعلان اسكيبولاس الثاني هو اتفاق تاريخي يقوم على الثقة المتبادلة ، وقد اعتمد بحسن نية ، وأسفر عن بدء عملية تستهدف التوصل بطريقة سلمية ومتسقة الى إزالة جميع الهياكل والآليات الباعثة على عدم الثقة والشك والعدوان ، والتي أدت روح الحرب لسوء الحظ الى انتشارها في منطقتنا .

ولابد أن تكون هذه الاتفاقات مقبولة من الجميع ، لأن روح أمريكا اللاتينية التي ألهمت واضعي هذه الوثيقة والمتجسدة في عملية كونتادورا ، والالتزام الواضح والمصمم الذي التزمت به الدول الخمس التي تطالب باستقلال القرار وتقاسم المصير ، يعنيان أنه لا بد للمجتمع الدولي ، وخاصة لأمريكا اللاتينية قبل أي طرف آخر ، من احترام وقبول اعلان اسكيبولاس الثاني باعتباره كلا فريدا ومتسقا . وهذا يعني ، في جملة أمور ، أن على الجميع أن يقبلوا دون أي تحفظ نبذ العنف ، ورفض المجموعات المتمردة التي من الأخرى لها أن تلتزم الاستفادة من العفو العام وتلقي السلاح ، وتقبل الديمقراطية بوصفها السبيل الوحيد المفضي الى السلطة المشروعة في المنطقة ، بالإضافة الى مائر الاجراءات الطبيعية الأخرى التي يجب أن يتخذها عدد من الدول المشتركة في خطة السلام اشتراكا مباشرة أو غير مباشر .

(السيد اسيفيدو -  
بيراالتا ، السلفادور)

وأود أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي لكلمات الدعم والتأييد التي تلقيناها من جميع حكومات أمريكا اللاتينية والعالم ، والتي نعتبر أنها انطلقت من نفس الروح الأنفة الذكر .

غير أنه أحزننا مؤخرا أن سمعنا صوتا واحدا رافضا يتعارض مع مساعي . وأنا أشير هنا الى البيانات التي أدلى بها ممثل كوبا الذي أبدى ، في سلسلة واسعة من التعليقات ، ملاحظات ناشئة بدت متناقضة مع تعبيراته عن التأييد لاعلان اسكيبولاس الثاني ، وخاصة فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة بلادي لوقف صراع مسلح لم يعد له أي مبرر . فهل تؤيد كوبا المساعي الواضحة الخالية من كل ما يثير الاعتراض والتي يبذلها شعب وحكومة السلفادور في نضالهما الجلي من أجل الحرية والكرامة في ذلك البلد من منطلق الاحترام للمبادئ الإنسانية والمقدمة التي وضعها بوليفار ومارتسي وخواريز ؟ أو هل توامل كوبا تأييدها المطلق - الذي يتعارض مع نص وروح اسكيبولاس الثاني - للارهابيين والمتمردين العتاة الذين لا يزالون يعملون في السلفادور والذين تسبوا في الكثير من إراقة الدماء والحزن لشعبنا الذي عانى طويلا من أعمالهم المنكرة وأفعالهم الاجرامية المتمثلة في زرع الالغام وفي التدمير الاحمق ؟

إننا نطالب كوبا باحترام الارادة السيادية التي يعبر عنها اتفاق السلام ، وأن تقبلها دون قيد أو شرط قبولا واضحا ونزيها وشاملا . ونحن نطالب كوبا بأن توقف تصدير الثورات وأن تمتنع عن تقديم الدعم السوقي والدعم المادي للمتمردين في السلفادور .

وبالمثل ، نرى أنه لا بد أن يلقي نداء شعوب أمريكا الوسطى الموجه الى المجتمع الدولي استجابة لدى هذا المجتمع ليهب الى تقديم الموارد التي يمكن أن تضمن حقا إحلال السلم الراسخ والدائم . ودون توفر هذه المساعدة والدعم المادي للتغلب على الازمات الاجتماعية - وهي عناصر لا يمكن انكارها في صراعنا - لن يكون بالإمكان تحقيق المثل الاعلى المنشود لحياة تظللها الحرية والديمقراطية الدائمتين اللتين تتطلع اليهما مجتمعاتنا .

إننا واقعيون . ونحن نعرف أن استئصال الأسباب الكامنة وراء الازمات لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال القضاء على التهميش والتخلف ، لأننا ، وبإذن الله ، قد نحقق السلام غدا ، ولكن قد ينشأ في اليوم التالي مصدر جديد وحاد لإشاعة القلاقل . ذلك أن انتشار القلاقل على الصعيد الاقليمي قد لا ينجم عن الافتقار الى السلم والحرية ، بل عن جذور تضرِب في الجوع والفقر المدقع المستبدين بشعوبنا حاليا .

لذلك فإننا نناشد المجتمع الدولي بحرارة أن يساعدنا حتى يصبح اعلان اسكيبولاس الثاني واقعا ملموسا ، فهذه الوثيقة تلقي على عاتق الدول الموقَّعة الالتزامات التالية :

٩١ - تعتمد بلدان أمريكا الوسطى في جو الحرية الذي يضمن الديمقراطية الاتفاقات التي من شأنها أن تتيح التعجيل بالتنمية من أجل إقامة مجتمعات لا تعرف البؤس ويسودها قدر أكبر من المساواة .

"ويستتبع توطيد الديمقراطية إنشاء نظام للرفاهية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية . ومن أجل تحقيق هذه الاهداف ستسعى حكومات أمريكا الوسطى معا الى الحصول من المجتمع الدولي على دعم اقتصادي غير عادي" .

(A/42/521 ، ص ١٠)

إن السلم وشيك .

فلم يكن من قبيل الصدفة أن وجدت أمريكا الوسطى نفسها في هذه الحالة المتفجرة التي نعمل على تهدئتها في الوقت الحالي ، بتفاهم جميع دول العالم . وكان قد بُدئ في تنفيذ خطة واسعة النطاق لإشارة القلائل على الصعيد الدولي باستغلال أوجهه ضعفنا وقصورنا وأخطائنا في الماضي ، لكن تلك الخطة لم تأخذ في الحسبان عاملين أساسيين جعلنا من الممكن حدوث التطورات الايجابية الحالية في الازمة ؛ وأولها هو تصميم شعوبنا - التي تتسم على بساطتها بالصبر والموود المثاليين للشدائد وبالحكمة العريقة - على التمتع بما تتيحه الحرية من منافع وفرص دون مفسدة أو تكلف . والعامل الثاني هو تأييد المجتمع الدولي في التوصل الى حلول تكفل صيانة الديمقراطية وحكم القانون ، وهو الأمر الذي يجعل من الممكن تحقيق التقدم الاجتماعي العادل للجميع في مجتمعاتنا ، التي تتوق الى التقدم والعدالة .

إن الدرس قاس وأليم ، ولكن أملنا لا يتزعزع - الأمل في أننا سنخرج من محنتنا هذه ، التي جعلتنا نحن شعوب أمريكا الوسطى ندرك تماما أننا على الرغم من جميع الخلافات الهامشية متحدون ، لا في ماضينا وحده ، وإنما أيضا في حاضرنا ومستقبلنا . إننا مسالمون بحكم طبيعتنا وولائنا وخبراتنا . وفي هذا السياق من المشاعر والمُثل العليا ، أسهمت السياسة الخارجية للسلفادور - وتسهم على نحو متزايد - في تعزيز السلم والأمن الاقليميين والدوليين في جميع المجالات ، مع التزامها الدقيق بالمبادئ والمعايير التي تحكم العلاقات الودية فيما بين الدول .

وكدليل ملموس على المبادئ التي توجه سياستنا الخارجية وتحددها ، يسرني أن أنوه بالتقدم الكبير الذي تحقق فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاع على الحدود مع هندوراس ، سواء من حيث الاجراءات أمام محكمة العدل الدولية التي تقدم اليها البلدان بروح من الوفاق ، أو من حيث العمل الفني لتعيين الحدود في مناطق الحدود المعينة بمقتضى معاهدة السلم لعام ١٩٨٠ . وفيما يتعلق باجراءات المحكمة فإن حكومتي تعيد تأكيد استعدادها القاطع للامتثال لحكم المحكمة . وهذا يوضح التزامها



بالسلم باعتباره أقوى برهان ساطع على الأملوب الذي نرغب في أن يتبع لتنمية العلاقات فيما بين بلدان أمريكا الوسطى .

إن السلفادور ، شأنها شأن أغلبية البلدان الممثلة هنا ، تشعر أحيانا بالإحباط والقلق إذ ترى كثيرا من الأحداث الدولية تبدو أقرب الي أن تتفاقم وتستفحل وتتجذر ، بدلا من أن تبشر باقتراب حلول سلمية . لكنني أجد لزاما عليّ أن أقول أننا نشعر بالايمان وبالامل في إمكان ايجاد حلول للمنازعات الدولية الباقية عن طريق الحوار المخلص الذي يرمي الي تهيئة الظروف المؤدية الي التفاهم الدولي الضروري من أجل إحلال السلم .

إن السلفادور تعلم أن الحلول للمشاكل والصراعات المعاصرة يجب التماسها وتحقيقها في ضوء سيادة الارادة السياسية والتسامح والحكمة والاحترام . وعن طريق هذا السبيل وحده يمكننا أن نكفل إحراز التقدم صوب العدالة الدولية الحقيقية وضمان رفاه البشرية وبقائها .

ونحن نرحب في هذا الصدد بجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي نؤيده تمام التأييد في مهمته الشاقة إذ يحاول المساعدة على حل النزاع بين ايران والعراق . ونحن نناشد طرفي النزاع احترام قرارات مجلس الأمن والدخول في حوار ، على غرار ما نفعل الآن في أمريكا الوسطى ، في مناخ من رشاد العقل يمكن فيه اعتماد اتفاقات تحقق المنفعة المتبادلة .

وعلى نفس المنوال ، فإن السلفادور ، بدافع من احترامها للقانون الدولي ومراعاتها الكاملة له ، ترى أن مسألة كوريا يجب حلها بالوسائل السلمية عن طريق استئناف الحوار والمفاوضات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية . إن السلم وشيك .

ومن الواضح أن السلفادور بلد يكرس جميع طاقاته لتحقيق وصيانة السلم على المعيين العالمى والاقليمى . وإذا كانت لفظة "السلم" البسيطة قد تكررت كثيرا فسي هذا البيان ، فالسبب في ذلك هو أن السلم ، بالنسبة لنا ، ليس أمنية سامية فحسب ،

بل التزاما معنويا يشد من أزرنا ويشجعنا حتى في أسوأ الظروف . إن بلدنا صغير فقير طال عناؤه ، لكنه يقف الآن عند أحد المنعطفات الرئيسية في التاريخ الحديث ، الأمر الذي انتقل بنا من غمرة الإغفال الى النهوض بدور قيادي في معركة من أعظم معارك زماننا . ونحن نعلم أنه دور يتعين علينا أن نوّديه بشجاعة وكرامة .

إن يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر القادم هو في أمريكا الوسطى يوم تجتمع فيه ذكرى مناسبتين هامتين ، أولهما ذكرى مرور ٩٠ يوما على توقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني ، حيث تدخل حيز النفاذ في البلدان الخمسة في نفس الوقت تعهدات السلم الأساسية الخمسة ، وثانيتهما هي ذكرى يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨١١ في كنيسة "لا ميرسيد" في سان سلفادور ، عندما انطلق أول نداء باستقلال أمريكا الوسطى .

إن التوافق في ذلك اليوم العظيم بين ذكرى حدثين يرتبطان بالاستقلال وروح السلم والحرية وبناء الأمة يحدوني الى دعوة زملائي وزراء خارجية المكتب التنفيذي الى الاجتماع في ذلك التاريخ في سان سلفادور ، تمشيا مع الجدول المقرر لاجتماعاتنا ، حتى يمكننا أن نشهد بأنفسنا هذه اللحظة الحاسمة ونعلن للعالم سويا دخول هذه الاتفاقات التي طال انتظارها حيز النفاذ ، في مشهد من المسؤولية التاريخية والارادة السياسية يليق بالمناسبة . وإذا حدث هذا ، فإن من شأنه أن يتيح لنا أن نتقدم في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر الى منظماتنا الاقليمية ، منظمة الدول الامريكية ، بتقرير عن نجاح هذا المعنى الاقليمي العظيم .

إنني أوكد أننا لم ولن نتنمل عن هذا التحدي الهائل الذي يتقرر فيه مصير الحرية والديمقراطية . وإنني لعلى ثقة من أنني أتكلم بلسان جميع السلفادوريين عندما أقول في هذه الجمعية العامة - التي نلتهم منها إصدار قرار يؤيد تأييدا قاطعا اتفاق اسكيبولاس الثاني - أن السلفادور ستواصل العمل من أجل السلم والوفاق بصدق واخلص وأمل .

وإدراكا بأننا قد حققنا تقدما وأن السلم وشيك ، فإننا سوف ننفذ بالكامل وبالالتزام دقيق جميع الاتفاقات المعقودة في اسكيبولاس الثاني ، آمليين أن تفعل البلدان الأخرى نفس الشيء ، تشريفا لكلمتها وكرامتها .  
ونأمل أن يساعد اسهامنا المتواضع عالم الحرية والعدالة والتراحم الذي نريد له أن يصبح واقعا ملموسا متعاطفا لجميع شعوب الأرض .

السيد كافييه (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولاً أن

أقدم الى السيد بيتر فلورين ، بالنيابة عن وفدي ، التهاني الخالصة لانتخابه لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . إن صفاته كدبلوماسي محنك وخبرته الطويلة في منظماتنا ، والمناصب الرفيعة التي شغلها في بلده ، خير ضمان لنجاح أعمالنا في وقت يتعين على الجمعية العامة فيه أن تناقش مرة أخرى المشكلات الخطيرة التي تهدد التوازن على ظهر كوكبنا . ونتمنى له النجاح الكامل في إطلاعه بهذه المسؤوليات الجسيمة .

وأود أيضاً أن أهنئ سلفه ، السيد همايون رشيد جودري وزير خارجية بنغلاديش ، البلد المسلم الشقيق ، لتفانيه وسيطرته وكفاءته التي أدت الى ادارة أعمال دورتنا السابقة على نحو هادئ وإيجابي .

وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لأشيد مرة أخرى ، إشادة خاصة ، بالأمين العام لمنظماتنا ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لما يبذله من جهود مستمرة في خدمة السلم العالمي . وأخص بهذه التهاني أيضاً السيد جوزيف ريد الذي عُيِّن مؤخراً في منصب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية . ووفدي مقتنع بأن الصفات البارزة التي يتميز بها ذلك الدبلوماسي المحنك سوف تجعل منه عضواً مؤثراً في الفريق الجديد للأمين العام .

بعد سنتين من الاحتفال التاريخي بالذكرى الأربعين لإنشاء منظماتنا ، نجد لزاماً علينا أن نقول إن السلم والأمن الدوليين يتعرضان للخطر أكثر من أي وقت مضى رغم صيحات التحذير التي أطلقت في تلك المناسبة ، ورغم تطلعاتنا الى عالم أفضل . بل إنه يمكن القول - في ضوء الصراعات المستمرة والحروب المتناشرة التي تهدد في كل لحظة بالتحول الى انفجار واسع النطاق - إن شعوب الأرض لم تشعر قبلاً بمثل ما تشعر به الآن من قلق إزاء التهديد الذي يخيم عليها يومياً والذي يعرض وجودها ذاته للخطر .

إننا نشعر بالقلق إزاء الصعوبات المتزايدة التي تواجهها منظماتنا ، في ظل التحديات الكثيرة التي تواجه البشرية . ولا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لكفالة احترام

وتطبيق المبادئ المقدمة الواردة في ميثاق منظمنا . إن الأمم المتحدة تعتبر رمزا عالميا للعدالة والمساواة والسلام . كما أنها حصن الاخلاقيات الذي مكن عالمنا فسي مناسبات كثيرة من أن يفلت من أصعب المواقف . ولهذا ، ينبغي أن نفهم الدور الاساسي والحاسم الذي ينبغي أن تظل مظلعة به . لقد حان الوقت لإعادة بناء صداقيتها . فالملايين من البشر تعلق آمالا عريضة عليها . إلا أنه ينبغي ، كيما يظل مجتمع الأمم مظلعا بشكل فعال بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقه ، أن تسود عقلية جديدة تقوم على الاحترام والتفاهم المتبادلين في العلاقات الدولية .

والحالة الاقتصادية الصعبة ، شأنها شأن الحالة السياسية القاتمة التي تسود العلاقات الدولية في الوقت الراهن ، مدعاة ، هي الأخرى ، للقلق البالغ . تنعقد هذه الدورة بعد شهرين من انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في جنيف في تموز/يوليه . وتشير النتائج الايجابية المعقولة التي توصل اليها ذلك المؤتمر ، الى بعض تغيير في المواقف التي اتخذتها حتى الآن بلدان الشمال المتقدمة ، وان كان لا سبيل الى القول بأنه قد تسنى التغلب على كل العقبات ، فالامر أبعد ما يكون عن ذلك .

وغني عن البيان أن الانتعاش الذي بدأ في الشمال قد شكل مشكلة كبيرة للبلدان النامية في الجنوب . وهو ما يشبث أن الحلول الجزئية والانفرادية التي تعتمد عليها البلدان الغنية لحل المشكلات الهيكلية غير كافية . ولاتزال الأزمة مستمرة ، وبلدي ، وهو من البلدان الأقل نموا ، يشعر بالآثار الضارة لهذه الأزمة على نحو متزايد . وتتضمن هذه الآثار : اختلال النظام الاقتصادي الدولي ، الزيادة الضخمة في عبء الديون بالمقارنة الى قدرة البلدان النامية على السداد ، الانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية ، واستمرار تدهور الحالة المساوية في البلدان الأقل نموا ، الى آخر القائمة .

إن عملية التنمية في بلدي محدودة ، لكونه جزيرة ، ولأن أراضيه الوطنية محدودة المساحة ، ومازال جزء منها تحت الاحتلال الاجنبي ، ولاننا مفتقرون الى الموارد

المعدنية . ومازالت عملية التنمية التي بدأتها حكومة جزر القمر بعد الاستقلال ، تحت القيادة المستنيرة لصاحب الفخامة الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس الجمهورية ، تواجه عقبات كبرى . ونشير بصفة خاصة الى ما يلي : أن أسعار ملعنا الأساسية ، التي تشكل أكثر من ٩٠ في المائة من قيمة صادراتنا ، قد انخفضت ؛ وأن عبء خدمة الديون قد ازداد بنسبة مرتين ونصف في أقل من ثلاث سنوات . وهناك أيضا تعنت دائنينا فيما يتعلق بالشروط غير الميسرة لقروضهم ؛ والانخفاض الكبير في حصيله الصادرات ؛ وعدم احترام بعض شركائنا للالتزامات التي قطعوها على أنفسهم لمساعدة بلدنا في اجتماعات الطاولة المستديرة الأولى التي عقدها المانحون ، والتي نظمت في موروني ، عامتنا ، في تموز/يوليه ١٩٨٤ .

وحكومة جزر القمر ، رغم هذه القيود العديدة ، ما فتئت تبذل جهودا ضخمة لدعم النمو وتحسين مستويات معيشة شعبنا . وهكذا ، منذ عام ١٩٧٩ ، بدأ تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة ، ولاسيما فيما يتعلق بالقطاعات الانتاجية . وقد اقترنت هذه الجهود بمجموعة من التدابير لتحسين تمويل القطاع العام وشبه العام ، بما يمكن من ترشيده عمليات الدولة ويدعم النمو بتعزيز المبادرات الخاصة والاعمال الانتاجية . وقد أسفرت سياسة الانعاش الاقتصادي هذه عن أداء محسن كثيرا في بعض المجالات منذ ١٩٨٣ .

والواقع اننا شهدنا ، بفضل الاثار المتضاعفة لهذا البرنامج ، نموًا عامًا في الاقتصاد خلال هذه الفترة بلغ ٦ في المائة سنويًا ، وزيادة سنوية في الدخل الحقيقي للفرد من السكان بنسبة ١,٧ في المائة . غير أن تردّي البيئة الدولية التي اتسمت بهبوط حاد في أسعار السلع الأساسية ، وزيادة كبيرة في خدمة الديون نجمت عن ارتفاع أسعار الفائدة بالعملات الرئيسية المستخدمة في أسواق الائتمان ، أدّى إلى إبطال أثر هذه الجهود المحلية .

إن حكومتنا ، من جانبها ، ملتزمة التزامًا راسخًا بالنشاط الاقتصادي وممومة على مواصلة المعركة ضد التخلف . إلا أن بلدنا لن يتسنى له أن يحقق أهدافه إلا إذا تواصلت وازدادت المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي . ولهذا السبب ، أناشد الآن جميع الشعوب ذات النوايا الحسنة أن تظهر تضامنها النشط بتقديم مساعداتها القيّمة إلينا ، تماهيا مع قرارات منظماتنا ذات الصلة .

وعلى ضوء تعقد المشاكل التي تواجه دولنا ، يعتبر تشكيل المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية من الوسائل التي يمكن اتباعها للتقليل من تلك المصاعب . وبكل تأكيد ، ويمدق ذلك بالنسبة لبلدي ، الذي يعتبر هذا النهج من أولويات سياسته الخارجية . ولهذا السبب ، تظل حكومة بلدي ملتزمة بتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي . ولقد كانت جزر القمر من الأعضاء المؤسسين لمنطقة التجارة التفضيلية ، التي تضم بلدان شرق إفريقيا وجنوب إفريقيا ومنطقة المحيط الهندي ، لكنه لم يصبح بوسع شعوبنا أن تعلق الآن آمالا حقيقية على ظهور سوق مشتركة دون إقليمية إلا بفضل تشكيل لجنة المحيط الهندي .

فلجنة المحيط الهندي ، التي يتشرف بلدي برئاستها ، تعطي مكان المنطقة فرصة إنشاء منطقة اقتصادية قادرة على أن توفر للمنطقة تنمية متسقة متكاملة على المدى الطويل . لكن لجنة المحيط الهندي لن تتمكن بالرغم من تصميمنا ، نتيجة لضعف مواردها ، من أن تكون الأداة التي لا غنى عنها لنمو اقتصاداتنا ، ما لم تتلق مساعدات كبيرة .

ففيما عدا المساعدة السخية ، التي نقدرها جدا ، والتي يقدمها المجلس الأوروبي الى الهيئة ، لم نتلق أية مساعدات أخرى تدعم تعاوننا دون الإقليمي . ولهذا ، أناشد ، بوصفي الرئيس الحالي للجنة المحيط الهندي ، المجتمع الدولي أن يقوم بدور نشط في تمويل المشاريع المشمولة في برنامجنا .

واسمحوا لي الآن أن أقيم بإيجاز الحالة السياسية الدولية .

ففي الشرق الأوسط ، لا تزال إسرائيل تواصل عدوانها على الشعوب العربية . ويرفض الكيان الصهيوني قبول حقيقة أن الشعب الفلسطيني أمة ، وتسمى إسرائيل لحرمانه من حقوقه غير القابلة للتصرف . وتواصل ، بمساعدة حلفائها ، انتهاج سياسة توسعية عدوانية وترفض حتى الآن الحلول السلمية المقترحة .

لقد أيّدنا وأكدنا باستمرار الرأي القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي ودائم في الشرق الأوسط طالما ظلت حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف منكورة لم يعترف بها ولم تُضمن ولم تمارس بفعالية . ولهذا ، تؤيد جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية فكرة عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وكننتيجة حتمية للصراع الإسرائيلي العربي ، فإن الحالة في لبنان لا تزال تتسم يوميا بالعنف والمعاناة ، يضاف إليهما الآن شبح المجاعة . وقد تفاقمّت الحالة نتيجة للوجود الدائم لجيش الاحتلال الصهيوني في لبنان .

وبعد سبع سنوات من العمليات الحربية المهلّكة التي تجمّدت عند حالة لا غالب ولا مغلوب ، لا تزال حرب اقتتال الأخوة بين إيران والعراق مشتعلة الأوار بين هذين البلدين . ويتطلب الخطر المتعاطم الماثل في أن هذا النزاع يمكن أن يصبح نزاعا دوليا ، يقظة متزايدة من المجتمع الدولي . ولهذا السبب ، نرحب بالجهود التي تبذلها منظماتنا ، والأمين العام على وجه التحديد . ان جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية تؤيد قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي يدعو الطرفين المتحاربين الى وقف إطلاق النار فورا . ونناشد ، على وجه الخصوص ، إيران ثانية ، أن تمتثل امتثالا كاملا



لقرار مجلس الأمن وتستجيب لجميع الجهود التي بذلت حتى الآن لتحقيق وقف الأعمال القتالية ووضع نهاية لهذه الحرب ، وهي حرب عقيمة وتتناهى مع المنطق . وبالرغم من مقاومة وبسالة الشعب الأفغاني ، لا تزال أفغانستان تعاني من المذابح والتدمير في حرب غير معلنة تفرضها عليها دولة أجنبية . اننا نتابع باهتمام شديد جهود الوساطة التي تُجرى تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام ، إلا اننا لا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار هذه الحرب التي ألحقت خسائر كبيرة بشعب ذلك البلد . وبلدي يؤيد دون تحفظ الكفاح البطولي الذي يخوضه هذا الشعب الصديق ونحن ندعو لانسحاب القوات الأجنبية على الفور ، تماشيا مع قرارات منظماتنا ذات الصلة .

وانتقل الى كمبوتشيا ، البلد الذي ما زال تحت الاحتلال العسكري الأجنبي ، بالرغم من قرارات جمعيتنا العامة ، الداعية الى انسحاب القوات الأجنبية فوراً ودونما قيد أو شرط . ان من حق الشعب الكمبوتشي ، الذي يتعرض للمعاملة ، أن يختار بنفسه ، بحرية تامة ودون أية ضغوط خارجية ، نوع الحكومة التي يريدونها . ولا يزال الجمود يعترض الحالة في شبه الجزيرة الكورية . فبالرغم من إعلانات كلا الدولتين في الشمال والجنوب عن الرغبة في التوصل الى اتفاق ، لم تتخذ بعد أية خطوات حاسمة لتحقيق إعادة توحيد البلد ملمياً . اننا نحض كلا الطرفين على الاستمرار في محاولة إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة ، لان كوريا الموحدة ضمان للسلم والاستقرار في المنطقة . واننا نعيد التأكيد على أن قبول عضوية الدولتين الكوريتين في منظماتنا يساعد على تعزيز تسوية المشكلة تسوية سريعة .

وفي جنوب افريقيا ، لا يزال نظام بريتوريا يواصل ، على الرغم من الإدانات المتكررة من جانب المجتمع الدولي ، انتهاج سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية . ولا تزال تلك المنطقة مسرحاً لأحداث خطيرة أوجدت وضعاً متفجراً يهدد الاستقرار السياسي لبلدان المنطقة . اننا نشجب بشدة استمرار تطبيق نظام الفصل العنصري غير الإنساني وندعو جادين الى إلغاء هذه السياسة فذلك وحده هو الذي يمكن أن يتيح استعادة السلم المدني داخل ذلك البلد ، واستعادة الاستقرار في ذلك الجزء من قارتنا .

ونلاحظ مع الاسف ان ناميبيا لم تنل استقلالها بعد ، بالرغم من قرارات منظماتنا ذات الصلة . وحكومة جزر القمر ، تمسكا منها بمبادئ السلم والحرية ، مقتنعة بأن أعمال قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو وحده الذي يمكن أن يحقق تسوية سلمية يتفاوض عليها لهذه المشكلة .

ويستدعي الوضع على الحدود التشادية الليبية اهتماما خاصا . وفي حين نرحب بوقف إطلاق النار بين تشاد وليبيا ، على هشاشته ، يشعر بلدى ببالغ القلق إزاء هذا النزاع بين بلدين افريقيين ، كلاهما عضو في منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

وفي رأينا ، تُحتم مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية تسوية أي نزاع عن طريق الحوار والمفاوضات .

ومن ثم ، فإننا نوجه نداء رسميا إلى الطرفين المعنيين بالشروع في الحوار وتحقيق التفاهم المتبادل وحسن الجوار لحل صراعهما . إن مصالح شعبيهما في خطر ، فضلا عن كرامة افريقيا ووحدة منظماتنا الافريقية .

وإذا انتقلنا إلى الصحراء الغربية ، فإن بلدي يؤكد من جديد تأييده التام للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الثامن عشر والتاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية . وإنما لعلنا اقتناع بأن ضمان حل هذه المشكلة الدائم والمُرضي يتطلب اجراء استفتاء لتمكين الشعب المعني من ممارسة حقه في تقرير المصير . كما ندعو الاطراف المعنية ، تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، إلى الاستفادة من جميع الوسائل السلمية المتاحة لهما وابداء الحكمة والإرادة لتحقيق ذلك الهدف .

إن بلدي شأنه شأن دول المحيط الهندي الساحلية الاخرى يعرب عن قلقه إزاء التعزيز المتزايد للوجود العسكري في تلك المنطقة ، الذي أصبح بالغ الخطورة بسبب الحالة المتفجرة في الخليج العربي الفارسي . إن بلدي ، رغبة منه في صون السلم والامن في تلك المنطقة ، قد ناضل دائما من أجل إقامة منطقة سلم منزوعة السلاح ومنزوعة السلاح النووي في المحيط الهندي تمشيا مع الإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٨٢٢ (د - ٣٦) .

وقبل أن أنهى هذا الاستعراض الوجيز للحالة الدولية أود أن أشير من جديد إلى مسألة مألوفة في منظماتنا تعد مصدر قلق بالغ لبلدي وأعني بطبيعة الحال مسألة جزيرة مايوت القمرية .

وكما تعلم الجمعية العامة فقد نجحت هذه المشكلة عن الظلم والانتهاك الصارخ للقانون الدولي العام وتحتل مكانا ثابتا على جداول أعمال المنظمات الدولية والإقليمية كافة . ولسوء الحظ لم يُتَومَل إلى حل عادل دائم لها ، ومرة أخرى هذا العام ستجرى مناقشة خاصة لهذه المسألة ستتيح لنا الفرصة للدخول في مزيد من التفاصيل بشأنها . واكتفي الآن بأن أعلن أنه منذ الدورة الحادية والأربعين للجمعية

العامة لم يحدث أي تطور بسبب الافتقار إلى العناصر التي يمكن أن تعطىها زخماً جيداً .

إلا أنه بعد لقاء وفد منظمة الوحدة الأفريقية ورئيس الوزراء الفرنسي السيد جاك شيراك في حزيران/يونيه ١٩٨٦ وفي أعقاب التصريحات المشجعة التي أدلى بها الأخير أحس الجميع بأن أمراً إيجابياً سيحدث أخيراً . ومع ذلك أود أن أذكر أنه في أعقاب ذلك الاجتماع والاجتماعات التي عقدت بعده بين الرئيس عبد الرحمن وكبار المسؤولين الفرنسيين قررت الحكومة الفرنسية أن تسحب من البرلمان الفرنسي مشروع القانون الخاص بإجراء استفتاء في جزيرة مايوت . وقام رئيس الوزراء الفرنسي مؤخراً بزيادة قصيرة لجزر القمر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ . بيد أنه رغم كل هذه المبادرات فإن الحالة السائدة هناك لا ترقى إلى مستوى الآمال المعقودة عليها . إلا أن حكومتني اقتناعاً منها بعدالة قضيتها لم تتوقف عن بذل جهودها لمواصلة تأكيد حقوقها الشرعية في المحافل الدولية وعلى الصعيد الثنائي على حد سواء .

وفي كل مرة تناقش فيها هذه المسألة في المجتمع الدولي ينمقد الأجماع دوماً على إدانة هذا الظلم . والجميع يقولون دائماً إن جزيرة مايوت هي جزء لا يتجزأ من جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

وأؤكد من جديد إن جزر القمر حكومة وشعباً عازمة نظراً إلى حقها والتأييد الجماعي الذي تلقاه من المجتمع الدولي على الكفاح حتى انتصار قضيتها العادلة . لذا فإننا نوجه نداءً عاجلاً ورسمياً إلى الحكومة الفرنسية بأن تتخذ ، في إطار علاقات الصداقة القائمة بين بلدينا ، خطوة حاسمة تسمح بإيجاد حل نهائي لهذه المشكلة المؤسفة .

وفي الختام أؤكد من جديد التزام حكومتي الذي لا يتزعزع بمنظومة الأمم المتحدة ومُثْلِهَا ومقاصدها النبيلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين طلبوا ممارسة حق الرد وأذكر الأعضاء أنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤

تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمسة دقائق للبيان الثاني . وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها .

السيد سيسترناس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أدلى وزير

خارجية بوليفيا ببيان بعيد عن الواقعية حول المفاوضات التي جرت بين حكومتيننا . وفضلا عن ذلك وفي أعقاب ممارسات أصبحت مألوفة من وزير خارجية بوليفيا - لن يحدو وفدي حذوها - فقد أدلى بملاحظات خاطئة وغير لائقة حول السلطات الشيلية ونحن نرفضها رفضا قاطعا . وإذ استخدم لغة مؤسفة أصدر أحكاما معينة تخالف الحقيقة والتاريخ . وفوق ذلك فإن هذه العبارات ليس من شأنها سوى تظليل الجمعية العامة حول التعاون الحيوي الذي أبداه وفدي تجاه الأمة البوليفية فيما يتعلق بحرية وصولها إلى المحيط الهادئ .

ونود الآن توضيح الموقف . فخلالما ذكره وزير خارجية بوليفيا توا فيما يتعلق بالقول بأن شيلي قد استولت على الشريط الساحلي في حرب عدوانية شرسة فإن دوافع تلك الحرب التي وقعت منذ ما يربو على مائة عام هي ذاتها التي أدت إلى العديد من الصراعات المماثلة في الأمريكتين لسوء الحظ . وكان السبب في ذلك الحدود غير الواضحة التي كانت قائمة بين البلدين لدى حصولهما على الاستقلال . جاءت الحرب نتيجة الافتقار إلى الدقة وحاول كلا البلدين الدفاع عما اعتقد أنه من حقه ، بعد عقود عديدة من المفاوضات أبرمت خلالها معاهدتان إلا أن بوليفيا تجاهلتها .

واليوم إن بوليفيا ليس لها أي حق في الأراضي الشيلية . لقد ترسخت حدودنا إلى الأبد بموجب معاهدة وقّعت بين البلدين عام ١٩٠٤ ، منذ أكثر من ٢٠ عاما بعد انتهاء الصراع . وهي معاهدة تحظر بتأييد الرأي العام والكونغرس في بوليفيا .

ولقد حاولت بوليفيا مرارا وتكرارا بطريقة غير مباشرة تعديل معاهدة السلم هذه . والبيان الذي أدلى به اليوم وزير خارجية بوليفيا دليل آخر على ذلك . وفي معاهدة عام ١٩٠٤ لتحديد حدودنا أخذت شيلي على عاتقها التزامات كبيرة لمصلحة بوليفيا : منها إقامة خط للسكة الحديدية لاستخدام بوليفيا والتسديد نقدا ، كما سلمت بأن لبوليفيا حقا واضحا في المرور عبر أراضيها وإلى موانئ المحيط الهادئ .

وفي أعقاب ذلك تحسنت تلك الأوضاع بمزيد من المعاهدات والاتفاقات . وقد أنشأت شيلي خطا للأنابيب في منطقة العبور الحر في الأراضي الشيلية يعد تشغيله مسؤولية بوليفيا وأنشأت مستودعات بوليفية ومراكز للجمارك في الموانئ الشيلية . وتوضح الحقائق أن خطوط السكك الحديدية التي أقامتها شيلي ، وعمليات التمويل في بوليفيا ، ونظام العبور الحر والتحسين الذي يدخل عليه باستمرار قد وفّرت لبوليفيا إمكانية الوصول على نحو فعال إلى المحيط الهادئ .

ان بوليفيا بلد غير ساحلي ، لكنها ذات نظام مثالي ، متى قورن بأي بلد غير ساحلي آخر في العالم .

وبفض النظر عن الحقائق ووضوح الموقف القانوني لبلادي بمقتضى معاهدة السلام في ١٩٠٤ ، أبدت شيلي استعدادها للاستجابة ، من خلال مفاوضات شائبة ، لحاجة بوليفيا لان يكون لها منفذ الى المحيط الهادئ تتمتع بالسيادة عليه .

وقد جرت جولتان من المفاوضات في الاعوام الاخيرة بشأن ذلك الموضوع . وفي سنة ١٩٧٥ ، اقترحنا على بوليفيا ان تمنح منفذا سياديا الى المحيط الهادئ في ممر يقع شمال مدينة أريكا . وكان العرض الذي تقدمت به شيلي في جوهره نوعا من أنواع تبادل الأراضي . وقد قبلت بوليفيا اقتراح شيلي وعلى وجه التحديد قبلت تبادل الأراضي لكن الحكومة البوليفية سحبت بعد ذلك قبولها للاقتراح ، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الأراضي الذي يعتبر شرطا أساسيا من وجهة نظر شيلي .

ولم تكتف بوليفيا بتعطيل المفاوضات ، بل قطعتها نهائيا عندما اتخذت قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع شيلي في آذار/مارس ١٩٧٨ . وفي شباط/فبراير ١٩٨٦ تحدث رئيس بوليفيا فكتور باز استينورو في مؤتمر صحفي عن العلاقات مع شيلي فقال :

"اعتقد أننا بحاجة الى نهج جديد لمعالجة المشكلة" .

وقد ساعد هذا الموقف على البدء في جولة جديدة من المحادثات أسفرت عن اقتراحات بوليفية جديدة ، غير أن تلك الاقتراحات لا يمكن أن تسمى نهجا جيدا فبالرغم من أن تلك الاقتراحات كانت متصلة بعض الشيء بما بحثناه في ١٩٧٦ ، فإنها لم تتناول موضوع تبادل الأراضي ، بل عرضت تعويضا من نوع غامض وبلا محتوى دون توضيح أو اعطاء تفاصيل . وكان هذا عكس ما طالبت به شيلي . ولم يكن الرأي العام الشيلي أو المسؤولون في شيلي على استعداد لقبول هذا الاقتراح .

وقد أبلغت حكومة شيلي بوليفيا - بمقتضى حقها المشروع - أنها ترفض اقتراحها . ولا تبرر ممارسة شيلي لحقوقها والتزامها بالقيام بما يتعين على جميع

الحكومات القيام به حماية لمصالح شعوبها ، رد الفعل من جانب الوزير البوليفي .  
 وفكرة أن حكومة شيلي يتعين عليها أن تقبل الاقتراح البوليفي الذي يضر بسلامة أراضي  
 شيلي وحق شعوبها في تقرير المصير ، لمجرد أن هذا الاقتراح قد قدم ، فكرة لا يمكن  
 تأييدها بطريقة جادة ومقولة وتستحق الرفض بلا توان .

ولن تلجأ شيلي الى استخدام الالفاظ القاسية التي استخدمها وزير خارجية  
 بوليفيا . فليست هذه بالاماليب المناسبة لبناء التعاون بين الأمم .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خصم وزير

خارجية اليونان جانبا هاما من بيانه لموضوع قبرص ، ولم يكن ما أدهشنا هو ما علقتة  
 حكومة اليونان من أهمية على المشكلة ، بل النهج السلبي والاسلوب الخفي اللاذع الذي  
 انتهجته . وهذا البيان يتناقض تناقضا صارخا مع البيان الذي أدلى به وزير خارجية  
 بلادي الذي تناول المشكلة بأسلوب منضبط للغاية . الى حد أن وزير خارجية اليونان لم  
 يستطع حتى أن يشر الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية بلادي ، وانما مفضلا الاكتفاء  
 بالهجوم على سياسات تركيا بوجه عام وبعبارات غامضة .

ان كان من الخطأ تشويه التاريخ ، فالخطأ الاكبر هو أن يشوه أحد تاريخنا  
 يتحمل هو نفسه بمسؤولية كبيرة عن صنعه . وهذا بالضبط ما فعله وزير خارجية اليونان  
 ان مأساة قبرص في الحقيقة ترجع الى السياسات التي اتبعتها حكومة اليونان في  
 محاولتها توسيع نطاق سيادتها ليشمل الجزيرة بأكملها . بل ان هذا الطموح دفع  
 اليونان في عام ١٩٧٤ الى القيام بانقلاب في قبرص ضد الاسقف مكاريوس الذي كانت  
 اليونان وقتها تعترف به رئيسا لقبرص . وقد استطاع الاسقف أن ينجو بحياته بمعوونة  
 وهرب من الجزيرة . وجاء الى الأمم المتحدة وتحدث أمام مجلس الأمن وقال ان قبرص كانت  
 تواجه غزوا من جانب اليونان . واليوم ، عندما يشير وزير خارجية اليونان الى  
 التدخل التركي منذ ١٣ عاما مضت ، من الواضح أنه ينسى أن الغزو اليوناني ذاته هو  
 الذي أجبر تركيا على التدخل بمقتضى معاهدة الضمان التي وقّعت اليونان عليها  
 أيضا . وهل لي أن أذكر وزير خارجية اليونان بأن حكومته ما زالت تعتبر اليونان  
 بلدا مؤهلا لأن يكون كفيلا ضامنا لقبرص ؟



يقول وزير خارجية اليونان ان القبارصة اليونانيين أصبحوا بعد الغزو التركي لاجئين في بلادهم . لكنه يغفل القول ان اترك قبرص كانوا لاجئين في بلادهم منذ عام ١٩٦٣ عندما ألغى القبارصة اليونانيين الدستور بالقوة وبدأوا مذبحه السكان الاتراك في الجزيرة . ويبدو أن الوزير لم يتذكر أيضا أن هناك تبادل بين السكان في الجزيرة وأن القبارصة اليونانيين قبلوا مقولة أنه أيا كان شكل الحل ، يظل الاتراك في قبرص يعيشون في الشمال ويظل اليونانيون يعيشون في الجنوب .

ولا يذكر وزير خارجية اليونان ، بطبيعة الحال ، وهو يتحدث عن وجود قوات عسكرية تركية في قبرص أنه كان في الجزيرة في احدى الفترات ٢٠٠٠ من الجنود اليونانيين لمساندة سياسات القمع الموجهة ضد الطائفة التركية . والفرق بين وجود قوات يونانية في الجزيرة ووجود قوات تركية هو أن قواتنا موجودة هناك لحماية القبارصة الاتراك فحسب وليس لقمع القبارصة اليونانيين . وتلك مهمة قد يكون من الصعب على وزير خارجية اليونان أن يفهمها .

ان ما أدهشنا بصفة خاصة في بيان وزير خارجية اليونان هو اتهامه لتركيا بأنها تتجنب باصرار مناقشة المسائل المتعلقة بمشكلة قبرص . ولكن ماذا عن الاقتراحات التي تقدم بها الامين العام في اطار بعثته للمساعي الحميدة ؟ ولا بد أن وزير خارجية اليونان يعلم أن الجانب التركي القبرصي قد قبل هذه الاقتراحات التي تشكل مشروع اطار للاتفاق يغطي جميع جوانب المشكلة القبرصية بما في ذلك انسحاب القوات غير القبرصية من الجزيرة . أما الشيء الوحيد الذي لا يقبله القبارصة الاتراك فهو مناقشة انسحاب القوات غير القبرصية بمعزل عن القضايا الأخرى التي تشكل كلا متكامل . لماذا ؟ لأنهم يريدون البقاء على قيد الحياة . فالامر بهذه البساطة . ولا يستطيع المرء أن يلوم القبارصة الاتراك لأنهم ليسوا متلهفين على مجيء يوم يصبحون فيه ، مرة أخرى ، تحت رحمة السطوة اليونانية المتفوقة دون أي حماية .

وأنا بالحقيقة لم أصدق عيني عندما قرأت في بيان وزير خارجية اليونان

اتهامه للحكومة التركية بأنها تود :

"أن ترغب حكومة قبرص على قبول نظام دستوري يخدم فقط الممالح

التركية" ، (ص ١٧ أعلاه)

ما هو هذا النظام الدستوري ؟ انه نظام دستوري حددت أبعاده في اطار مشروع الاتفاق الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة . وعلى ذلك ، فان هذا الاتهام ليس موجها الى حكومة تركيا . وانما الى الأمين العام للأمم المتحدة ذاته .

ويقول وزير خارجية اليونان أيضا :

"ان موقف أنقره استفزازي تماما عندما تقرر أن يناقشه المشكلة

القبرصية الحرجة في هذه الدورة بينم عن التمنت" . (ص ١٧ أعلاه)

أما نحن فلم نقل شيئاً كهذا ، والذي قلناه أن المناقشة في الجمعية العامة سوف تكون مؤدية لعكس المرجو منها ، لأنها سوف تعرقل مبادرة الأمين العام ، فإذا ما كان اليونانيون يريدون أن يفعلوا ذلك بأي ثمن فليفعلوا ، وبيان وزير خارجية اليونان أفضل دليل على أن مثل هذه المناقشة ستكون مدمرة .

#### السيد شان يوران (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : ظلت الجمعية العامة تزداد وعياً ، على مدى الأعوام التسعة المنقضية ، بتوسيعه النظام الفيتنامي الذي قام بالعدوان على بلدنا . وقد أكد ممثل فيت نام لتوه ، في بيانه أن سلطات هانوي لن تتورع عن شيء وأنها ستستخدم أقد الأساليب خداعاً وغدراً واستخفافاً للإدانة في سبيل تحقيق طموحاتها التوسعية في كمبوتشيا وجنوب شرقي آسيا بأسرها وذلك من خلال ما تسميه بالاتحاد الفيدرالي للهند الصينية .

والآن تعتبر جمعيتنا أنه من الحقائق المسلم بها أنه ليس لدى فيت نام أدنى نية في حسم مشكلة كمبوتشيا سياسياً ومحب قواتها بلا شرط ، كما تطالب بذلك القرارات الثماني التي اتخذتها الجمعية العامة .

والمناورات الدبلوماسية التي قامت بها فيت نام منذ عام ١٩٧٩ تهدف إلى استمرار احتلال كمبوتشيا ، وكسب الاعتراف الدولي بالنظام العميل الذي أقامته في بنوم بنه .

وفي البيان القيم الذي ألقاه وزير خارجية سنغافورة أمام الجمعية العامة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ، قدم ببلاغة وقوة وبحكمته المألوفة الدليل القاطع على المناورات المختلفة التي قامت بها فيت نام . ولن أزيد الأمر تفصيلاً .

ويقدر وفد بلادي كثيراً البيانات التي ألقاها عدد كبير من الممثلين البارزين الذين ذكروا فيت نام بأنه يجب عليها إنهاء احتلالها لكمبوتشيا فوراً ، حتى يتمتع شعبا كمبوتشيا وفيت نام بالسلام في ظل صداقة متبادلة ، وحتى ينتهي أي تهديد للسلام والأمن في منطقتنا .

ومما هو ادعى الى ما يزيد عن مجرد الاسف ان ممثل فييت نام رفض ان يستمع بالامس الى الرسالة الهامة الموجهة الى الجمعية من صاحب السمو الملكي الامير سيهانوك ، رئيس جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، فرفضه الاصفاء الى تلك النصيحة يكشف عن مدى ازدراء فييت نام للجمعية العامة ، ويبرهن على انها لا تزال ترفض التفاوض السلمي للتوصل الى حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا .

واود ان اقتبس بعض الفقرات من تلك الرسالة لنذكر ممثل فييت نام بما يلي :

"ولكي يتحقق حل سياسي لمشكلة كمبوديا من الضروري لقادة هانوي ان يقبلوا باخلاص حقائق الامور . فلا يمكنهم باي حال التهرب من الحقيقة المعروفة تماما ومفادها ان مشكلة كمبوديا ليست مشكلة حرب داخلية بل - على النقيض من ذلك - نتيجة غزو واحتلال كمبوتشيا ، الدولة المستقلة ذات السيادة العضو في الامم المتحدة ، من جانب جمهورية فييت نام الاشتراكية الامر الذي يعد انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز والقانون الدولي . واستمرار ذلك الغزو والاحتلال يشكل التهديد الرئيسي للسلم والامن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا والبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ .

"ان قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بكمبوتشيا وإعلان المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا الصادر في عام ١٩٨١ قد أوردت كل العناصر ووضعت إطار الحل الشامل العادل والدائم . وفي يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ تقدمت نيابة عن شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية بمقترح مكون من ثماني نقاط من أجل ايجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا بما يتمشى مع قرارات الامم المتحدة ومع الإعلان . ولقد تكلمت عن هذا الاقتراح النبيل هنا في العام الماضي وأؤكد الآن انه من أجل التوصل الى حل سياسي لهؤلاء الذين يقاتلون في ميدان المعركة ان ينتقلوا الى مائدة المفاوضات . ولا يمكن ان يكون هناك حل سياسي ما دام قادة هانوي يرفضون التفاوض مع ممثلي هؤلاء الذين يقاتلونهم . ومقترحاتهم من أجل المفاوضات ليست إلا حيلة وأصاليب تظليلية لتمكينهم من البقاء في كمبوديا الى ما لا نهاية . وكدليل على حسن

نيتنا ورغبتنا في التوصل بسرعة الى حل سياسي تقدمنا ، حتى قبل بدء المفاوضات ، بكل التنازلات الضرورية التي تسمح لخصومنا بالانسحاب دون اراقة ماء الوجه لمصلحة الجميع : مصلحتنا ومصلحتهم ومصلحة المنطقة والعالم .

"أولاً ، نقتح أن تسحب فييت نام قواتها على مرحلتين في غضون إطار زمني محدد وتحت رقابة الأمم المتحدة . وثانياً ، نقتح ، حتى قبل انسحاب القوات الفيتنامية بالكامل ، أن يشارك أولئك الذين اقامتهم فييت نام في بنوم بنه في حكومتنا الائتلافية التي ستصبح عندئذ حكومة الائتلاف الرباعي في كيبوتشيا ، وبذلك نحقق المصالحة الوطنية ونسمح لجميع العناصر المكونة للحكومة بأن تتمتع بنفس الحقوق كقوى سياسية . وثالثاً ، نعرض على فييت نام ، التي تدعي أنها مهددة من قبل كمبوديا الصغيرة الضعيفة ، أن تكون كمبوديا دولة مستقلة موحدة ومسالمة محايدة غير منحازة ليس بها قواعد أجنبية ، بضمانات الأمم المتحدة ووجودها . ورابعاً ، نعرض على فييت نام أيضاً اقامة علاقات فيما بين بلدينا في جميع المجالات بما في ذلك توقيع معاهدة لعدم الاعتداء والتعايش السلمي .

"ماذا نستطيع أن نعرضه ؟ إن هذا في الحقيقة هو ما يريد زعماء هانوي تحقيقه عن طريق استمرارهم في رفض مقترحاتنا ، وعن طريق مطالبتنا بأن نلقي السلاح ونوافق على تفتيت حكومتنا الائتلافية بطرد أحد مكوناتها الثلاثة ؛ أو أولئك الذين لا يروقون لفيت نام . اننا يجب أن نذكر قادة هانوي بالنقاط التالية : أولاً ، ليس في العلاقات الدولية أي قانون يسمح لهم بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أو بإملاء قوانينهم عليها ، ثانياً ، لا يمكن أن يمارس الشعب الكمبودي حقه في تقرير المصير والمصالحة الوطنية ما دامت القوات الفيتنامية موجودة ؛ ثالثاً ، ليست المصالحة الوطنية عملية قاصرة على فئة خاصة بل أنها تمتد لتشمل جميع مواطني البلد ؛ ورابعاً ، إن الدفاع عن الاستقلال الوطني والحرية والشرف والكرامة الوطنية حق مقدس وواجب وطني لجميع الكمبوديين ، كما كان الحال بالنسبة للشعب الفيتنامي في كفاحه قبل عام ١٩٧٥ وبالنسبة لجميع شعوب العالم في كفاحها ضد دعاة الحروب أثناء الحربين العالميتين .

"وما دامت فييت نام ترفض سحب جميع قواتها من كمبوديا ، فليس أمام الشعب الكمبودي وحكومته الائتلافية من خيار إلا مواصلة كفاحهما بحزم ودعوة جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة الى مواصلة تأييد هذا الكفاح وممارسة ضغطها على فييت نام ، وإذا حدثنا عن هذا الطريق أو إذا افترقنا الى العزم فاننا سوف نفقد الى الابد وطننا وحریتنا وهويتنا الوطنية .

"ويتعين على قادة هانوي أن يقرروا ما إذا كانوا سيستمرون في احتلال كمبوديا ، في إطار سياسة اتحاد الهند الصينية التي يتبنونها ووفقا لاستراتيجيتهم القائمة على التوسع الاقليمي ويظلون على عداوتهم حيال بلدان المنطقة والعالم ، أم يوافقون على الاستماع الى نداءات المجتمع الدولي المتكررة التي تحثهم على سحب جميع قواتهم من كمبوديا والتخلي عن سياستهم التوسعية وإعادة إقامة العلاقات الطيبة مع جميع بلدان المنطقة والانضمام مرة أخرى الى أسرة الدول" . (A/42/PV.15 ، ص ص ١٣ - ١٥)

السيد غرانبير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشر انني

مظن للرد على ممثل شيلي الذي أشار الى بيان ألقى به اليوم وزير خارجية بلادي . ليس في نية الوفد البوليفي أن يدخل في مهاترات ، وفي كل عام ، يتحدث وزراء خارجية بوليفيا عن الحرب غير العادلة ، ووضع بوليفيا باعتبارها بلدا غير ساحلي ، ودعوة بلدي الواضحة والمخلصة الى التفاوض . ولا يشير هذا الدهشة ، إلا أن ما يشير الدهشة هو رغبة شيلي في إثارة هذه المشكلة في الجمعية العامة ، لتدخل في جدل عقيم ، لأنها تستطيع ، بلا شك ، استخدام مشاكلها مع جيرانها الضعفاء لمساعدتها في سياستها الداخلية ، في محاولة لاضفاء المشروعية على استفتاء لا يستطيع الشيليون التمويت فيه ، أو ممارسة حقوقهم .

لقد اعتدنا أن نسمع وفد شيلي وهو أخذ في شبرير الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان . لكنه اليوم جاء ليهاجم بلدي في محاولة لتشويه التاريخ واتهام وزير خارجيتنا باستخدام عبارات فظة . لقد تكلم وزير خارجيتنا بقوة ووضوح واخلاص ، وللجمعية العامة أن تقر ما إذا كانت عباراته قوية أم لا . ومن المؤكد تماما أن كلماته كانت مهذبة وواضحة تمام الوضوح . ومن الطبيعي أن المفتصبين لا يريدون أبدا أن يذكرهم أحد هنا في هذه الجمعية العامة بمسألة الاغتصاب .

من الواضح أن الحدود بين بلدان امريكا اللاتينية لم تكن محددة بوضوح على الدوام ، وحدود بوليفيا قد لا تكون واضحة مع كل جيرانها ، إلا حدودها مع شيلي . وأود أن أشير الى سفير شيلي مرموق هو السيد خوزيه ميغويل باروز الذي قال إن الحدود بين شيلي وبوليفيا كانت محددة تحديدا واضحا ، ولكن كانت هناك معاهدة نبذتها شيلي ، نمت على الدفاع عن المشاريع التجارية بين شيلي وبريطانيا وتمسود بالنفع حتى يومنا هذا على أسرة ادواردز .

وفي عام ١٩٠٤ لم تكن هناك أية معاهدة موقعة من حكومة جاءت الى السلطة بالانتخاب أو تحظى بتأييد المواطنين كما تدعي شيلي . فالحقيقة الشابتة أن بوليفيا تعرضت للغزو عام ١٨٧٩ ، وعانت من عملية غزو واحتلال عسكري . ومن المؤسف أن الأمم المتحدة لم تكن موجودة في ذلك الوقت . إلا أن هناك اليوم منظمة الدول الامريكية التي ادخلت نفسها طرفا في هذه المشكلة . كما أصبحت حركة عدم الانحياز طرفا فيها . وهكذا يتساءل المرء هل يمكن أن يكون ١٥٠ بلدا على خطأ عندما تمرب عن تضامنها مع بوليفيا في سعيها الى الحصول بالوسائل السلمية على منفذ الى المحيط الهادئ بما يتماشى وميثاقى الأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية ؟

إن هذه المسألة كانت مطروحة للمناقشة في منظمة الدول الامريكية منذ عام ١٩٧٩ . وقد حظينا بالتأييد منها وتلقينا دعوات متكررة لاجراء محادثات بين بلدينا . وكانت شيلي تقول أحيانا أنها تؤيد الدخول في محادثات ، لكنها - في أحيان أخرى - كانت تقول انها تعارضها .

وفي عام ١٩٨٣ ، التزمت شيلي في منطقة الدول الأمريكية بالتفاوض ثم تراجعت بعد التصويت المؤيد للقرار الذي صدر في هذا الموضوع . وبعد ذلك قالت شيلي انها تتمسك بالحوار الشئائي ، لانها لا يمكنها قبول الاليات متعددة الاطراف . وبعد ان جاء الرئيس باز على رأس حكومة ديمقراطية جديدة ، انتهجت بوليفيا نهجا جديدا ، وغيّرت السياسة التي كانت تتمسك بها في السنوات القليلة السابقة ، ووافقت على اتباع نهج جديد في المفاوضات .

ومن ثم ، عُقد عدد من الاجتماعات ، كما قال وزير خارجية بوليفيا صباح اليوم ، وذهبنا الى مونتفيدو بدعوة من حكومة أوروغواي ، وبتأييد من جميع أعضاء منظمة الدول الأمريكية وافقنا ، في غواتيمالا ، عام ١٩٨٦ ، على بدء المفاوضات .

وبدأت المفاوضات بداية طيبة ، وسارت الأمور سيرا حسنا حتى اراد الاميرال ميرينو ، مستغلا الوضع السياسي الداخلي في شيلي ، ان يستخدم بوليفيا كأداة لتطبيق سياسة فَرَقْ تَمْد محليا ، نظرا للصراعات والانقسامات الداخلية في المجلس الحاكم الجاثم على صدر شيلي .

لقد قبل الشعب الشيلي المفاوضات وأيدها . ووافقت كل الاحزاب السياسية الديمقراطية - من الديمقراطيين المسيحيين الى الحزب الشيوعي - على قبول حل يقوم على أن تستعيد بوليفيا منفذا الى البحر .

كما قبلت شخصيات أممية عظيمة في شيلي ، من بينها السفيران بيريز وأوسكار بينوشيه دي لا بارّا ، الفكرة القائلة بضرورة حسم هذا النزاع .

إن بوليفيا مستعدة للتفاوض . وقد ذهبت الى مونتفيدو بنية حسنة ، لكنها تعرضت هناك لعدوان لفظي منه الاميرال ميرينو وبعض الجماعات السياسية التي حاولت أن تخرج الحكومة الشيلية التي كانت تتفاوض مع بوليفيا ، مستغلة المشكلة التي كانت تواجهها تلك الحكومة فيما يتعلق بعدم اجراء انتخابات حرة في شيلي والاكتفاء بفرض استفتاء مشكوك في قانونيته ومشروعيته .

لهذا ، كان يتعين على بلدي أن يمارس حق الرد لتوضيح الأمور للرأي العام الدولي . ان بوليفيا مازالت متمسكة بموقفها الذي يحظى بتأييد مستمر من ١٥٠ بلدا



سواء كان ذلك بالتصويت أو التشجيع - كما أنها تشكر وزراء خارجية البلدان المجاورة الذين اشاروا في هذه الجمعية العامة الى هذه المشكلة وقالوا انه لابد من استئناف المفاوضات .

إن المشاكل الكبرى التي تواجه الجنس البشري يجري حلها اليوم في هذه القاعة أو في غيرها ، في المنظمات الاقليمية . ومرة أخرى ، تود بوليفيا أن تنضم ، بروح كريمة وبعيدة النظر ، الى شمال شيلي وجنوب بيرو . ولقد كانت بوليفيا مستعدة دائما لأن تفعل ذلك .

خلال المفاوضات السابقة التي دارت في عام ١٩٧٥ ، قبلت بوليفيا المفاوضات الدولية ولم تقبل عملية تبادل الاراضي في حد ذاتها . ولم تكن بوليفيا هي التي قطعت المفاوضات ، بل كانت شيلي هي التي رفضت قبول الاقتراح الهام والخلق المطروح من بيرو ، التي كانت ترغب أيضا في المساهمة في حل هذه المشكلة . وسيبين لنا التاريخ في نهاية الامر انه لابد من أن تتوحد الاجزاء الشمالية من شيلي والجنوبية من بيرو والغربية من بوليفيا وتندمج مع بوليفيا صوب المحيط الهادئ .

لقد لقي الحل التفاوضي القبول من شخصيات شيلية عظيمة في الماضي ومن دبلوماسيين محنكين مثل باروس ياربا أو سامة مثل الرئيس فراي أو قادة معاصرين مثل غابرييل فالديس . ولم يعارض التفاوض سوى المجلس العسكري الحاكم ، عملا على استخدام المشكلة مع بوليفيا لمآرب داخلية .

إن شيلي لم تعد مفاوضا يمكن الثقة فيه في هذه المسألة . ومع ذلك فاننا على ثقة من انه عندما يكون للشعب الشيلي صوت في تقرير مصيره سنصبح قادرين على التفاوض وحسم خلافاتنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل شيلي .

وأود أن اذكره بأن كلمته الان ستكون محددة بخمس دقائق .

السيد سيسترناس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعتقد انني

كنت واضحا عندما أشرت الى كلمات رئيس جمهورية بوليفيا وقلت اننا بحاجة الى نهج جديد لمعالجة هذه المشكلة . لقد قلت وقتئذ وأوضحت انه لم يكن هناك أي نهج جديد وأن المفاوضات فشلت ، مع الاسف ، لهذا السبب .

وأود أن أوضح ، علاوة على ذلك ، أن وفد بوليفيا مخطئ تمام الخطأ . لقد قيل ان السياسة في الاستفادة مما هو ممكن . وينطبق ذلك ، بالأحرى ، على السياسة الخارجية لأي بلد . وإذا كانت بوليفيا - شعبا وحكومة - تعتقد أنها ستكون قادرة على تقسيم شيلي وأنها سترضي بذلك رغبتها في الوصول الى البحر ، فإنها تكون مخطئة تماما . ان شيلي لا تريد أية اراضي غير اراضيها . لكنها تطلب في نفس الوقت أن تُحترم ملامتها الاقليمية وسيادتها على اراضيها .

وأيا كانت الحكومة القائمة في السلطة في شيلي - في الماضي أو الحاضر أو المستقبل - وأيا كانت الفلسفة التي تؤمن بها أي من هذه الحكومات على اختلاف قاداتها واختلاف خصائصهم ، فان هذه الحكومات كانت وستظل دائما تعبر باخلاص وأمانة عن آماني الشعب الشيلي ، الا وهي الحفاظ على السيادة الكاملة على الاراضي الشيلية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بوليفيا .

وكلمته محددة بخمس دقائق .

السيد غوموسيو غرانبير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود

أن أقدم توضيحا الى هذه الجمعية العامة . عندما اتخذت الحكومة البوليفية نهجا جديدا ، كنا نضع في اعتبارنا ما هو ممكن ، فاتخذنا نهجا خلاقا . لقد ارادت بوليفيا أن تقدم الغاز والمياه مقابل الأرض وأن نستخدم كل هذه الموارد بالالتزام فيما بيننا من خلال شركات شراكة أو ثلاثية الجنسية في بلدان المنطقة .

كان هذا هو النهج الجديد الذي أشرت اليه . ومن الطبيعي أن تعارض شيلي الآن

الدخول في مفاوضات كانت قد قبلتها من حيث المبدأ .

وفي جميع المفاوضات ، طرحنا مقترحاتنا ، وتلقينا استفسارات عنها أجبنا عليها ، إلا أن شيلي لم تتقدم بأية مقترحات مضادة . وفي عام ١٩٧٥ ، تقدمت ببيرو باقتراح ايجابي ، غير أن شيلي ألغت المفاوضات بشكل قاطع مما أوصد الباب أمام أي امكانية للتوصل الى تسوية .

ولسنا نحن الذين نتكلم عن الانقسامات الداخلية في شيلي . فذلك شيء نشر في كل الصحف . وبالوسع الاكتفاء بتوزيع افتتاحيات الصحف الناطقة بلسان القوى الديمقراطية في شيلي وكلها تنتقد حكومة شيلي لاستغلالها المشكلة البوليفية لمآرب سياسية داخلية ، كما تنتقد سياسة شيلي الخارجية بقوة وصراحة وعلى مستويات لم يسبق لها مثيل في ذلك البلد . فكل ما نريده نحن هو ألا يُضلل المجتمع الدولي ، وبالذات هذه الجمعية العامة . ولهذا سيقوم وفدي بتعميم الافتتاحيات التي نشرتها كبريات الصحف والمجلات في شيلي وفي الخارج ، باقلام شيليين ، فهي ناطقة بالفكر الايجابي التقدمي لقطاعات معينة في شيلي لا يُسمح لها في حالات عديدة بالتعبير عن آرائها بحرية داخل وطنها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب مراقب منظمة التحرير

ال فلسطينية أن يسمح له بالرد على البيان الذي أدلى به أحد المتكلمين في المناقشة العامة . واعتزم أن أعطيه الكلمة للرد استنادا الى القرار ٣٣٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، مع إعطاء الاعتبار الواجب لقرار رئيس الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة والسوابق التي جرت في ظروف مماثلة أثناء الدورات المتتالية للجمعية العامة . أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد التريزي (منظمة التحرير الفلسطينية) : لقد قال السيد شيمون

بيريز في بيانه الذي أدلى به بعد ظهر اليوم ، أنه "لم يعد بوسعنا أن نجد حلاً عسكرياً لمشاكل سياسية" . (ص ٢٠ ، أعلاه) . ولا شك أن اسرائيل فطنت الى هذه الحقيقة بعد الهزائم الماحقة التي منيت بها الآلة العسكرية الاسرائيلية ، لاسيما في عام ١٩٨٢ . ولا بد أن اسرائيل فطنت الى ذلك عندما وجدت نفسها مواجهة باخفاق سياستها القبضة الحديدية التي تمارسها ضد شعبنا في المدن والقرى الفلسطينية المحتلة : في

القدس ونابلس وبيت لحم وبيير الزيت . فذلك الإخفاق أثبت للدولة المحتلة ، اسرائيل ، أن دباباتها ومخططات جنرالاتها لن تستطيع أن تقهر تصميم شعبنا . فأولئك الجنرالات يعودون الآن الى تأكيد سياستهم الخاصة بالاجلاء الجماعي للفلسطينيين . وهم يسمونها الآن نقلا للشعب الفلسطيني من دياره في فلسطين الى القفر ، الى الصحاري عبر نهر الاردن . بعد ٤٠ عاما ، ما زال الكائن الانساني الفلسطيني يظهر ، بما يتجاوز أي شك ، طبيعته الحقيقية وارتباطه بأرض أجداده ، فلسطين . ولقد برهن أيضا على إصراره على أن يعيش حرا ، في سلام ، في داره ، وفي وطنه . وقال السيد بيريز أيضا إن العرب والاسرائيليين لا يمكنهم أن يعيشوا في سلام مع أنفسهم إلا إذا توصلوا الى السلام مع بعضهم البعض (بأعلاه ، ص (٢) . وأود أن أقول للسيد بيريز إن الفلسطينيين عرب أيضا . واني لاتساءل عما اذا كان بالوسع القول للسيد بيريز إنه كان يحسن به في عام ١٩٢٥ - ولم يكن السيد بيريز وقتها في فلسطين - أن يلقي بالا الى ما قاله روبرت ويلتش آنثذ من أن : "فلسطين لا يمكن أن تزدهر إلا اذا قامت علاقة من الثقة المتبادلة بين الشعبين" . كما قال السيد بوبر ، وهو صهيوني آخر ، روحيا وأخلاقيا وليس سياسيا وعدوانيا : "إن الفيرية السياسية المطلوبة تفترض الثقة المتبادلة ، وبذلك فإن الدخلاء ، أي الطرف الفازي الدخيل ، عليهم خلق هذه الثقة ، وبذا فإن ذلك العبء ملقى على عاتق الحركة الصهيونية" . فالسيد بيريز ، الذي لم يكن يعيش في فلسطين آنثذ لم يكن على علم بالحاجة الى مثل هذه الاقوال الحكيمة . أين كان السيد بيريز عندما كان الشباب الفلسطيني ، يهودا ومسيحيين وعربا ومسلمين ، يعيشون في سلام مع بعضهم البعض ؟ أين كان عندما كانت فلسطين تعيش متمتعة بالاكتماء الذاتي أخذة طريقها الى الرخاء الاقتصادي ؟ أين كان في عام ١٩٤٧ عندما كان نحو مليونين من الفلسطينيين - وأقول مرة أخرى ، من اليهود والمسيحيين والمسلمين ، يعيشون في رخاء ، في حدود مواردهم واحتياجاتهم الخاصة في فلسطين ؟

ويتكلم السيد بيريز عن نمو الروح الديمقراطية كما لو أن ذلك لم يكن له وجود أبدا في فلسطين . وربما لم يكن له وجود في ظل الانتداب البريطاني ، إلا أنه ، بكل تأكيد ، شيء لم يجلبه الصهيونيون الى فلسطين . ولا أدري إن كان بيريز على علم

بقرار حكومته بإلغاء إقامة مبارك عوض ، مدير المركز الفلسطيني بالقدس لدراسة  
اللاعنف . لقد ظهرت هذه المعلومة صباح اليوم في صحيفة النيويورك تايمز . فهل  
يعاني السيد بيريز وزملاؤه من مرض الخسامة تجاه اللاعنف ، وبخاصة متى كان المنادي  
به فلسطيني أمريكي الجنسية ؟ إن بيريز يتكلم عن نبذ العنف ، ومع ذلك فما هو رجل  
يتكلم عن اللاعنف فيكاد يطرد من بلاده .

إن هذا المرض ، مرض "أكره الفلسطينيين" و "أكره الحقيقة" مرض مُعد ،  
فحكومة الولايات المتحدة قررت ، على سهيل مزاييدة حليفها إسرائيل إغلاق مكتب الاعلام  
الفلسطيني في واشنطن متمادية بذلك في انتهاك حرية القول وحرية الاجتماع اللتين  
يعتزُّ بهما كثيرا مواطنوا الولايات المتحدة . إن الديمقراطية في إسرائيل مهزلة ،  
لأنه كيف لنا أن نغسّر تشريعا يعتبر دعاة السلم في إسرائيل مجرمين ؟ فالداعين إلى  
السلم هؤلاء يمدون أيديهم إلى الفلسطينيين من خلال منظمة التحرير الفلسطينية .  
وعلاوة على ذلك ، يخبرنا السيد بيريز أنه يمثل مجموعة تقتسمها الخلافات فهو يقول  
إن مجلس الوزراء منقسم على نفسه وبذا فإنه تحوّل إلى مجموعة عمّت الفوضى .  
فباسم من يتكلم إذن ؟ إنني أذكر أنه منذ بضعة أشهر ، سأل "الهروبيون" - وهي لفظ  
تُستخدم كذريعة لتجنب المشاركة في عملية السلام - عن الذين تمثلهم منظمة التحرير  
الفلسطينية وتساءلوا عن مدى مصداقيتها ولم تكن هذه إلا حيلة هروبية غايتها تفادي  
الاشتراك في عملية السلام . إلا أن المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطيني عقد بعد  
ذلك دورته الثامنة عشرة في الجزائر ، في نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، ونود أن نشكر اخوتنا  
الجزائريين لتسهيل عقد ذلك الاجتماع الذي عزز وحدتنا . واعتقادي أن السيد بيريز  
جاء إلى هنا لاستخدام هذه المنعة كمنبر يقوم من فوقه بحملة دعائية انتخابية . فهو  
يقول : "أرجو أن تأخذكم الرحمة بنا ، فحكومتي في حالة انشقاق . أنا منشق . أرجو  
أن تدعموني" ندعمه في ماذا ؟ هذا المكان له قدميته . فهو ليس محفلا لشن الحملات  
الانتخابية . ندعمه في ماذا ؟ بعد ٤٠ عاما من الشتات للفلسطينيين ، بعد ٤٠ عاما من  
عيش الاسرائيليين في دولة هي حامية عسكرية ، ألا نرى أنه بات من المحتم علينا

جميعا أن نسمى صوب عملية السلام ونتابعها ؟ وذلك هو السبب في أننا ، في منظمة التحرير الفلسطينية وفي مجلسنا الوطني الذي عقد في نيسان/ابريل ، أيدينا بتأييدنا اجماعيا كاملا الدعوة الى عقد مؤتمر السلام الدولي كما هو وارد في القرار الذي اعتمده هذه الجمعية بالاجماع تقريبا . وأشير بذلك الى القرار ٥٨/٢٨ جيم . وأشير الى جميع احكام ذلك القرار . وأشير الى المبادئ التوجيهية الواردة في ذلك القرار . وأشير أيضا الى من ذكرهم ذلك القرار كمشاركين في المؤتمر . وأشير أيضا الى الآلية الواردة في ذلك القرار . فليست انتقائيا في شيء مما يخص القرار .

لقد استمنا الى عشرات البيانات في هذه الجمعية . ونلاحظ مع عظيم التقدير التأييد الساحق الذي حظيت به الدعوة والخطة واقرار الحاجة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام . ومن الجلي أن السيد بيريز ليس ملما بما يدور في هذه الجمعية ، أو ، ربما كان الامر عرّضا من أعراض الفوضى التي تحدث عنها أدّى الى أن يقدم معاونوه تقاريرهم الى شخص آخر في مجلس الوزراء بدلا من أن يقدموها اليه . من يدري ؟

إنه يتكلم عن ضرورة التفاوض دون شروط مسبقة ودون تخطيط مسبق . ولكنه يقول لنا في الوقت نفسه إن ذلك ينبغي أن يكون على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وحيث تناقض في هذا - ما لم تكن معرفتي باللغة الانكليزية ضئيلة . واننا لنتساءل : ما مصير القرارات الأخرى التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين ؟ هل لنا أن نطبّق سياسة تمييزية ؟ هذه ليست حملة عنصرية . نحن نتكلم عن قرارات مجلس الأمن . وكلها لها نفس الملاحية ؛ كلها لها نفس القوة ؛ ويجب الالتزام بها جميعا .

ودعونا نتذكر أن حكومة الولايات المتحدة أعلنت من فوق منبر الجمعية العامة ، دون لبس أو غموض ، أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يتناول البعد السياسي للقضية الفلسطينية . ولما كنا نسعى إلى إيجاد حل سياسي فكيف يجرؤ أحد على أن يقول لنا إنه يتعين علينا أن نأخذ بقرار لا يتناول البعد السياسي ؟ إن هذا لهراء ، إن لم يكن نفاقا .

وأود أن أؤكد من هنا أن الفلسطينيين ليسوا أسطورة لا وجود لها . إننا حقيقة قائمة ؛ حقيقة نابضة بالحياة . ولذلك نجلس هنا . إننا نمثّل شعبا . إننا طرف رئيسي في النزاع . وهذا ما أعلنته الجمعية العامة . وهذه أيضا حقيقة واقعة . إننا الضحية الرئيسية للصراع ، ولذا نقول للسيد بيريز ومن يؤيدونه إنه بدون الشعب الفلسطيني وبدون منظمة التحرير الفلسطينية ، لن يحلّ السلام .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقمود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به اليوم السيد بيريز . فنبرة ذلك البيان واللغة التي استخدمها قعد بهما أن يجعلنا ما يقال في دحظه كما لو كان فاقـد الصلة بالواقع ، كضرب من التزويد في القول لم يعد له داع في وجه ما أوصى البيان أنه "حقائق" وأوضاع جديدة بازغة .

وكما هي المادة ، لجا السيد بهريز الى العبارات الانشائية المستعارة . وقد كانت هذه محاولة ، ومحاولة بارعة - للتمتيم على الحقائق وتحاشي الارتباط بأي التزامات محددة . كانت محاولة للتمتيم على الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة المختلفة وفي جنوب لبنان حيث تمارس اسرائيل احتلالا بالوكالة مستخدمة في ذلك ميليشيات غير مشروعة معانة ومدعومة منها بالخدمات السّوقية وامدادات العتاد العسكري والمساعدة المالية ، وعلى ضم القدس بفرمان أّتخذ من جانب واحد ، وعلى ضم مرتفعات الجولان السورية ، ولن اذكر مشكلة طابا المملّقة وهي ارض تشكّل جزءا لا يتجزأ من التراب المصري . وبعبارة أخرى هناك مستوى من القتالية يبدو أن السيد بهريز يعارضه في سياق من العبارات الانشائية . إلا أن هناك بالتوازي مع ذلك الرؤوس النووية المختلفة وقذائف ليوبارد ، والتمادي بخف في انكار أن الاسرائيليين لديهم قنابل نووية وذرية .

وقد تكلم بهريز عن الذكرى الاربعين لقيام اسرائيل . فقال "لقد عدنا الى المكان الذي شهد مولد ديانتنا" (اعلاه ص ٢٢) ولكن الواقع أن فلسطين مهد لاديان أخرى أيضا . فإن أراد الجميع العودة الى مهد أديانهم ، لتلاقت بلدان كثيرة من الوجود ولشهدت بلدان كثيرة أخرى انفجارات سكانية . فماذا عن مهد الدين المسيحي ؟ هل للمسيحيين أن يعودوا الى مهد ديانتهم ؟ هل نزيد المستوطنات في تلك المنطقة ؟

وقال السيد بهريز

"وهكذا نجد أن عدم وجود عملية ملم تنبض بالحياة قد يجعل الأفاق

السياسية تتلبد ، مرة أخرى ، بالفيوم" . (اعلاه ص ٢٢ - ٢٥)

فما الذي يعنيه بهذا القول ؟ إننا نحيد السلم متى كان عملية حقيقية . ولذا أيدنا فكرة عقد المؤتمر الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة - لا بمناسبة احتفالية ولكن باعتباره آلية منسّاة على أسس جادة بهدف تحقيق ملم شامل وفقا لدعامتي قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن وهما : الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة وحق الفلسطينيين في تقرير المصير .



وأعلن السيد بيريز أن هدف المفاوضات التوصل الى حلول . وهذا صحيح لكنه استخدم بعد ذلك العبارة التالية "البدء بالمفاوضات دون التخطيط المسبق لنتائجها" (اعلاه ص ٢٦) . فما الذي يعنيه هذا القول ؟ إن هذا هو لب المشكلة بحق التفاوض حول أي مسألة ؟ وعلى أي أساس ؟

لقد كان المقمود بالتفاوض ، على امتداد تاريخ الدبلوماسية ، التفاوض بشأن الوسائل المؤدية لنتيجة محددة والجدول الزمني لتحقيقها . فخلال الثورة الجزائرية لم يكن موضوع المفاوضات مع فرنسا يتعلق بإثبات حق الجزائر من عدمه في الاستقلال ولكن بكيفية تحقيق الاستقلال . وخلصت الهند وغيرها من بلدان الكمنولث إلى نتيجة ذات مصداقية من تفاوضها مع الدول الاستعمارية التي كانت تحتلها . فالمفاوضات هي الآلية التي بواسطتها يمكن تخطيط النتيجة المرجوة وتفسيرها وتحقيقها .

ولكن عندما يتكلم بيريز عن "بدء المفاوضات دون تخطيط مسبق لنتيجتها" كان ما يحول بذهنه القيام بعملية لجس النبض ، كان يتفكر في المفاوضات لأجل التفاوض لتكون وسيلة لإطالة الوقت ، أما فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي ، فيريد للمفاوضات أن تصبح تمديقا على الغزو والضم والاحتلال .

وقال بيريز إن كثيرا من الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية "خلصوا إلى استنتاج مؤداه أن العنف لا يؤدي إلى أية نتيجة" (اعلاه ص ٢٢ - ٢٥) . إن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لم يعتقد أبدا أن العنف يفضي إلى نتيجة . فالعنف شيء متأصل في سلطات الاحتلال . والعنف يشكّل في الوقت الراهن خطرا من جانب سلطات الاحتلال ، والتهديد باستخدام العنف ضد حركات التحرير والمقاومة . فالعنف ، بالنسبة لسلطات الاحتلال وسيلة لادامة الاحتلال في حين أن العنف بالنسبة لمن يقاومون الاحتلال ويسعون إلى نيل حريتهم واستقلالها ملاذ الأخير .

ثم ناشد السيد بيريز الاتحاد السوفياتي أن

"يسمح للشعب اليهودي أن يعرب عن هويته بحرية وأن يسمح له باجتماع

شملة مع قدره على أرض أجداده" . (اعلاه ص ٢٨-٣٠)

فأين يلقي هؤلاء اليهود عما التسيار - هؤلاء القوم الذين يدعوهم "أشقاؤنا" ومن هم الذين يطلب من الاتحاد السوفياتي السماح لهم بالرحيل ؟ وماذا عن الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات لاجئين ؟ لقد اعترفت الجمعية بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم . اليسو أهلا لحقوق الانسان ؟ اليس من حقهم العودة الى وطنهم ؟

هل هذا هو المعيار لعودة الناس الى وطنهم ؟ وهل وطنهم هو المكان الذي ظهرت فيه عقيدتهم ؟ ما هو هذا النوع من الايديولوجية ؟ وماذا عن الاجيال اللاحقة ؟ وهل يريد أيضا أصحاب العقيدة اليهودية في الولايات المتحدة العودة الى أرض أسلافهم ؟ ماذا نقول في هذا ؟ إنها ايديولوجيات قوية مثيرة للاضطراب تحمل في طياتها بذور التوسع ، لكنها مغلقة بكلام معسول حتى تصبح مستساغة لدى هذه الجمعية العامة . إنها ايديولوجيات قوية للتوسع والضم . ثم يقول الممثل الاسرائيلي إن الذين يريدون المشاركة في إحلال السلم لا يمكن أن يقصروا علاقاتهم على طرف واحد . ذلك عند حديثه عن الاتحاد السوفياتي والصين . فماذا عن الولايات المتحدة التي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بل والتي أغلقت مكتبها الاعلامي في واشنطن في وقت يزيد فيه عدد البلدان المعترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية على البلدان المعترفة بإسرائيل نفسها .

إن ذلك ليس مراعا ، كما قال ، بين نهج ينظر الى الماضي ونهج يتطلع الى المستقبل . فهو يستند في ادعائه بحقه في انشاء دولة إلى ألفي عام من التاريخ ويسمي ذلك تطلعا الى المستقبل . إن حق الشعب الفلسطيني الذي اقتلع من أرضه وحرم من حقوقه على مدى السنوات الأربعين الماضية حق ينتمي الى التاريخ المعاصر ، بينما يُساق التاريخ السحيق سندا لموقف يتشع بنظرة مستقبلية .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠